



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

المذكرة موسومة بـ:

دراسة أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي
في الجزائر حسب نموذج سانت لويس خلال الفترة
1990-2025

تحت إشراف الأستاذ:

■ أ.د. بوراس نادية

من إعداد الطالب(ة):

- منصر إيمان
- يوسف جيهان

أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الأساتذة:

الصفة	جامعة الانتساب	الرتبة العلمية	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ	بهلول لطيفة
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ	بوراس نادية
ممتحنا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ	عثمانية عثمان

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2025، وذلك من خلال قياس طبيعة العلاقة بين بعض متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره مؤشراً للنمو الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، إضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي، حيث تم استخدام نموذج سانت لويس (St. Louis Model) لقياس أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. وتمثلت متغيرات الدراسة في عرض النقود كمؤشر للسياسة النقدية، والإنفاق الحكومي كمؤشر للسياسة المالية، بينما اعتمد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متغيراً تابعاً يعبر عن النمو الاقتصادي، مع استبعاد كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم لعدم ملاءمتهما لطبيعة النموذج والدراسة التطبيقية.

وقد بينت نتائج الدراسة وجود تأثير لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع اختلاف درجة التأثير بينهما، حيث ظهر أن للإنفاق الحكومي دوراً مهماً في تحفيز النشاط الاقتصادي، في حين ساهم عرض النقود في التأثير على مستويات النمو بدرجات متفاوتة خلال فترة الدراسة. كما أظهرت النتائج أن فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر تبقى مرتبطة بمدى التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية، إضافة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام، وتحسين فعالية السياسة النقدية، وتعزيز التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية، مع العمل على تنويع الاقتصاد الوطني لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وأكثر استقراراً.

الكلمات المفتاحية:

سياسة نقدية، سياسة مالية، نمو اقتصادي، نموذج سانت لويس، عرض النقود، إنفاق حكومي، ناتج محلي إجمالي، اقتصاد جزائري.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of monetary policy and fiscal policy on economic growth in Algeria during the period 1990–2025, by examining the nature of the relationship between selected macroeconomic policy variables and real Gross Domestic Product (GDP) as an indicator of economic growth.

The study relied on the descriptive-analytical approach in the theoretical part, in addition to the econometric approach in the applied part. The St. Louis Model was used to measure the impact of monetary and fiscal policies on economic growth in Algeria. The study variables consisted of money supply as an indicator of monetary policy and government expenditure as an indicator of fiscal policy, while real GDP was adopted as the dependent variable representing economic growth. Interest rate and inflation rate variables were excluded due to their incompatibility with the nature of the model and the empirical study.

The results of the study revealed that both monetary and fiscal policies have an impact on economic growth in Algeria, with differences in the degree of influence between them. Government expenditure showed a significant role in stimulating economic activity, while money supply contributed to influencing growth levels to varying degrees throughout the study period. The findings also indicated that the effectiveness of economic policies in Algeria remains closely linked to the level of coordination between monetary and fiscal authorities, in addition to the nature of the Algerian economy, which depends heavily on hydrocarbon revenues.

The study concluded with several recommendations, most notably the need to rationalize public expenditure, improve the effectiveness of monetary policy, strengthen coordination between economic policy instruments, and diversify the national economy in order to achieve sustainable and stable economic growth.

Keywords:

Monetary Policy, Fiscal Policy, Economic Growth, St. Louis Model, Money Supply, Government Expenditure, Real Gross Domestic Product, Algerian Economy.

الإهداء :

إلى من كان دعاؤهما سرّاً ناجحي، ونبع الحنان الذي لا ينضب، والديّ الكريمين حفظهما الله وأدام عليهما الصحة والعافية، عرفاناً بفضلهما وتضحياتهما الكبيرة.

إلى زوجي العزيز، رفيق درب وسندي في كل خطوة، شكراً لدعمك وصبرك وتشجيعك الدائم.

إلى أبنائي الأحبة، مصدر فرحتي وقوتي، أهدىكم ثمرة هذا الجهد المتواضع بكل حب وفخر.

إلى زميلتي ورفيقة دربي في هذا العمل، يوسفى جيهان، التي شاركتني تفاصيل هذا البحث بكل إخلاص واجتهاد، فكانت نعم الرفيقة في إنجازه، لها مني كل الشكر والتقدير على تعاونها وصبرها ودعمها.

إلى كل من ساندني ورافقني بالدعاء والكلمة الطيبة، أهدى ثمرة هذا الجهد بكل امتنان.

منصر إيمان

الإهداء :

إلى نفسي التي واصلت رغم التعب وصبرت رغم الصعوبات، ولم تتخلَّ عن حلمها في الوصول إلى تلك النسخة التي تعثرت مرات عديدة لكنها نهضت في كل مرة بإصرار أكبر، فكانت اليوم ثمرة هذا الجهد. إلى أمي من كانت السند والدعاء الذي لا ينقطع، والنور الذي أنار طريقي في كل المراحل والسبب الأول بعد الله في كل نجاح وصلت إليه.

إلى أبي، الذي كان دائماً سندي الحقيقي وملجئي الآمن والذي منحني القوة والثقة في كل خطوة من مسيرتي وكان دعمه الصامت أكبر دافع لي نحو النجاح.

إلى أخواتي العزيزات، رفيقات الدرب اللواتي كنَّ دائماً مصدر دعم ومحبة وتشجيع ولم يبخلن عليَّ يوماً بالكلمة الطيبة أو المساندة.

إلى زميلتي وشريكتي في هذا العمل، منصر إيمان، التي شاركتني هذه الرحلة بكل تفاصيلها فكانت خير رفيقة درب في إنجاز هذه المذكرة فكل الشكر لها على تعاونها وصبرها ودعمها.

إلى صديقتي، اللواتي شاركنني الطريق وكان لوجودهن أثر جميل في أيامي ودعمهن لي خفف عني الكثير في لحظات التعب.

إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا عليَّ بعلمهم وتوجيهاتهم وكانوا نوراً أضاء طريقي الأكاديمي وساهموا في وصولي إلى هذا الإنجاز.

أهدي هذا العمل المتواضع وفاءً وامتناناً لكل من كان له أثر في هذه الرحلة.

يوسف جيهان

شكر وتقدير

قال الله تعالى: " فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون "

أولا الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

و اعترافا بالفضل لأهله نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "أ. د. نادية بوراس" على توجيهاتها القيمة ونصائحها التي كانت عوناً لنا في إنجاز هذه المذكرة.

ونتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما قدموه من توجيهات وملاحظات ساهمت في تحسين هذا العمل.

كما نشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا طوال مشوارنا الدراسي.

ونخص بالشكر كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتنا أن نشكر عائلاتنا على دعمهم وتشجيعهم المستمر.

وفي الأخير نرجو أن يكون هذا العمل قد وفق في تحقيق الهدف المرجو منه وأن ينال رضا وتقدير كل من يطلع عليه.

منصر أيـمان

يوسفـي جـيـهان

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I - III	الفهرس
1	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
16	تمهيد
17	المبحث الأول: أساسيات حول السياسة المالية
17	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
22	المطلب الثاني: محددات السياسة المالية
22	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
28	المطلب الرابع: آليات عمل السياسة المالية
29	المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة النقدية
29	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
33	المطلب الثاني: محددات السياسة النقدية
34	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
36	المطلب الرابع: التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية
41	المبحث الثالث: أسس النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له
41	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
45	المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي
47	المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي
49	المطلب الرابع: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
56	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة حسب نموذج سانت لويس	
58	تمهيد
59	المبحث الأول: تطور السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر

59	المطلب الأول: تحليل أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2025
66	المطلب الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2025
69	المطلب الثالث: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2025
72	المبحث الثاني: المنهجية القياسية للدراسة
72	المطلب الأول: عرض النموذج القياسي المعتمد
76	المطلب الثاني: تعريف المتغيرات ومصادر البيانات
77	المبحث الثالث: الدراسة القياسية مع تحليل النتائج ومناقشتها
77	المطلب الأول: اختبار السلاسل الزمنية (الاستقرارية)
78	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك
81	المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM
84	المطلب الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها
87	خلاصة الفصل
89	الخاتمة
96	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
59	جدول رقم 01: تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2025)
63	جدول رقم 02: تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2025)
66	جدول رقم 03: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2025)
69	جدول رقم 04: تطور الناتج الوطني الخام في الجزائر (1990-2025)
78	جدول رقم 05: نتائج اختبار "ADF" للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة
79	جدول رقم 06: اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة
79	جدول رقم 07: اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة اختبار الأثر
80	جدول رقم 08: اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة اختبار Maximum Eigenvalue
81	جدول رقم 09: اختبار Johansen للتكامل المشترك ومعامل تصحيح الخطأ

82	جدول رقم 10: اختبار VECM
----	--------------------------

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان
60	الشكل رقم 01: تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2025)
67	الشكل رقم 02: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2025)
70	الشكل رقم 03: الشكل رقم 03: تطور الناتج الوطني الخام في الجزائر (1990-2025)

مقدمة

مقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الدول تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان معدلات نمو مستدامة. ولم يعد تحقيق النمو الاقتصادي هدفا قائما بذاته فحسب، بل أصبح مؤشرا أساسيا على كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة، ومدى قدرة الدولة على توظيف مواردها بكفاءة في ظل التغيرات المحلية والدولية. وفي هذا السياق، تلعب السياسات الاقتصادية الكلية، وعلى رأسها السياسة المالية والسياسة النقدية، دورا محوريا في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بين مختلف المتغيرات الاقتصادية.

تعد السياسة المالية أداة رئيسية بيد الحكومة، تعتمد من خلالها على الإنفاق العام والضرائب من أجل التأثير على مستوى الطلب الكلي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، كتحقيق النمو، تقليص البطالة، وإعادة توزيع الدخل. في المقابل، تمثل السياسة النقدية أداة البنك المركزي في التحكم في عرض النقود ومستوى السيولة، من خلال مجموعة من الأدوات مثل سعر الفائدة، عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني، بهدف تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على التوازن النقدي.

ويعد التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية من العوامل الحاسمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث إن عدم الانسجام بينهما قد يؤدي إلى نتائج عكسية، كارتفاع معدلات التضخم أو تباطؤ النمو الاقتصادي. لذلك، فإن فعالية هذه السياسات لا تقاس بشكل منفصل، بل بمدى تكاملها وقدرتها المشتركة على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من تقلبات اقتصادية وهيكلية.

أما النمو الاقتصادي، فيمثل الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، ويعد من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي لأي دولة. ويتأثر النمو الاقتصادي بعدة عوامل، من بينها السياسات الاقتصادية، مستوى الاستثمار، التقدم التكنولوجي، ورأس المال البشري. وقد تعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير محددات النمو، سواء التقليدية منها التي ركزت على رأس المال والعمل، أو الحديثة التي أولت أهمية أكبر للمعرفة والتكنولوجيا.

وفي إطار تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو، برزت عدة نماذج قياسية، من بينها نموذج سانت لويس الذي يعد من النماذج المهمة في المدرسة النقدية، حيث يركز على دراسة تأثير كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على النشاط الاقتصادي، مع إبراز الدور النسبي لكل منهما في

تحقيق النمو. ويتميز هذا النموذج بقدرته على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام أساليب قياسية تعتمد على السلاسل الزمنية.

وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)، باستخدام نموذج سانت لويس، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، خاصة منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات، وما رافقها من تغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية.

أولاً: إشكالية الدراسة

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2025) تحولات عميقة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات في البيئة الدولية، مما استدعى اعتماد سياسات مالية ونقدية متعددة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو. إلا أن فعالية هذه السياسات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي لا تزال محل نقاش، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وضعف التنوع الاقتصادي. وعليه، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2025) وفق نموذج سانت لويس؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- ما هو نموذج سانت لويس وما هي أهم فرضياته؟
- هل يختلف الأثر النسبي لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة (السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي)؟
- هل يتمتع النموذج القياسي المستخدم (سانت لويس) بالقدرة التفسيرية الكافية لشرح العلاقة بين المتغيرات؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

بناءً على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

1. الفرضية الرئيسية:

- تؤثر كل من السياسة النقدية والسياسة المالية تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2025).

2. الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر .
- يختلف الأثر النسبي لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي .
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة .
- توجد علاقة سببية بين السياسة النقدية والسياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر .
- يتمتع نموذج سانت لويس بقدرة تفسيرية معنوية في تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

ثالثا: منهج وأدوات الدراسة

لدراسة أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، لوصف المفاهيم الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي، من خلال استخدام نموذج سانت لويس وتحليل السلاسل الزمنية.

كما سيتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية، مثل: اختبارات الاستقرار، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، اختبار السببية (Granger)، وتحليل التباين. وسيتم الاعتماد على البرمجية الإحصائية والقياسية EViews.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على السياسة المالية والسياسة النقدية وأدواتهما وأهدافهما .
- تحليل مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته النظرية .
- دراسة نموذج سانت لويس كإطار تحليلي لقياس أثر السياسات الاقتصادية .
- قياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- تقديم توصيات لتحسين فعالية السياسات الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام .

خامسا: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من جانبين:

- الأهمية النظرية: تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي، من خلال توظيف نموذج سانت لويس في تحليل هذه العلاقة.
- الأهمية التطبيقية: تساعد نتائج الدراسة صناع القرار في الجزائر على تقييم فعالية السياسات النقدية والمالية، واتخاذ قرارات اقتصادية أكثر كفاءة لتحقيق النمو والاستقرار.

سادسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

- أهمية السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي .
- خصوصية الاقتصاد الجزائري واعتماده على قطاع المحروقات .
- الرغبة في تطبيق نموذج قياسي (سانت لويس) على حالة الجزائر .
- قلة الدراسات التي تجمع بين السياستين النقدية والمالية باستخدام هذا النموذج في الجزائر .

سابعا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: الجزائر .

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 1990 إلى 2025.

ثامنا: الدراسات السابقة

تكتسي الدراسات السابقة أهمية بالغة في تأطير موضوع البحث من خلال إبراز أهم النتائج والنماذج النظرية والقياسية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية. وفي هذا السياق، يتم عرض مجموعة من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت أثر السياسات النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي.

1. الدراسات الجزائرية: (المحلية)

أ. دراسة يسعد عبد الرحمن (2015/2014) بعنوان: "دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية - دراسة حالة الجزائر (1990-2013)"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، مقدمة إلى جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية ومستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على تأثير الأزمات المالية، خاصة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. كما سعت إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات السياسة النقدية والنواتج المحلي الإجمالي، من خلال دراسة تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي، حيث تم استخدام نموذج سانت لويس بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية للفترة (1990-2013)، مع تطبيق مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية المناسبة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات السياسة النقدية ومستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر، كما أظهرت النتائج أن للعرض النقدي بالمفهوم الواسع تأثيرًا إيجابيًا على النشاط الاقتصادي، بما يتوافق مع الطرح النقدي، في حين كان للأزمة المالية تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي.

ب.دراسة إدريس عبدلي(2015/2016): بعنوان "فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر - دراسة اقتصادية قياسية للفترة(1964-2014)"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، مقدمة إلى جامعة يحيى فارس - المدينة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة أثر الصدمات التي تمس أدوات السياسة المالية على مختلف مؤشرات النشاط الاقتصادي، مع تحديد القنوات الأكثر تأثرًا بهذه السياسات، وذلك في إطار تحليل يجمع بين المنظورين التقليدي والاقتصاد الإسلامي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج القياسي من خلال بناء عدة نماذج اقتصادية لقياس أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1964-2014)، مع استخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية لاختبار العلاقات بين المتغيرات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر تتسم بضعف الفعالية، نتيجة هشاشة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، حيث تبين أن تأثير السياسات المالية التوسعية كان متركزًا أساسًا عبر قناة الاستهلاك العائلي، مما أدى إلى زيادة الواردات وظهور حالة من المزاحمة، انعكست سلبًا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. كما أرجعت الدراسة ضعف فعالية السياسة المالية إلى عدة عوامل، من بينها نقص الشفافية، ضعف نظام الرقابة، انتشار الفساد، وهشاشة النظام الجبائي، مع تقديم مجموعة من التوصيات لتحسين أدائها مستقبلاً.

ج. دراسة إكن لونيس(2016/2017): بعنوان "تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)"، وهي أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، مقدمة إلى جامعة الجزائر 03.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، من خلال تحليل دورهما في معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وذلك عبر مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، الادخار، الاستثمار، إضافة إلى مؤشرات القطاع الخارجي كميزان المدفوعات وسعر الصرف.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر، مع إسقاط مختلف الجوانب النظرية على الواقع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2014)، من خلال تحليل مرحلتين أساسيتين: مرحلة ما قبل الألفية الثالثة ومرحلة ما بعدها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن فعالية السياستين النقدية والمالية في الجزائر كانت ضعيفة خلال الفترة الأولى (1990-2000)، حيث لم تساهم بشكل فعال في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية. في حين شهدت الفترة اللاحقة (بعد 2000 إلى غاية 2014) تحسناً نسبياً في فعالية هذه السياسات، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وتحسن المؤشرات الكلية، إلا أن هذه الفعالية بقيت نسبية بسبب استمرار التبعية لقطاع المحروقات كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي.

د. دراسة محمد خليل بوحلايس (2018/2017) بعنوان: "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014)"، وهي رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، مقدمة إلى جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة العلاقة بين أدوات السياسة المالية (النفقات العامة والإيرادات العامة) والنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خلال الفترة (1990-2014). كما سعت إلى إبراز التطور التاريخي لكل من السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في الجانب النظري، إلى جانب المنهج القياسي في الجانب التطبيقي، حيث تم بناء نموذج قياسي باستخدام طريقة أنجل-غرانجر على مرحلتين، لتحليل العلاقة في الأجلين الطويل والقصير.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير معنوي في الأجلين الطويل والقصير، في حين أن الإيرادات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في كلا الأجلين. كما أظهرت النتائج أن الاقتصاد يحتاج إلى فترة زمنية طويلة للعودة إلى حالة التوازن بعد الصدمات، خاصة تلك المرتبطة بالإيرادات العامة.

هـ. دراسة فتاح دنيا(2022/2021) بعنوان: "دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990-2017)"، وهي أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، مقدمة إلى جامعة محمد خيضر - بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل تأثير أدواتها على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، بالاعتماد على الطرح الكينزي الذي يركز على دور النفقات والضرائب في تحقيق التوازن الاقتصادي، إضافة إلى دور الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية في دعم النمو على المدى الطويل.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي، حيث تم بناء نموذج اقتصادي لقياس العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2017)، مع التمييز بين الأجلين القصير والطويل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر لم تحقق الفعالية المطلوبة في دعم النمو الاقتصادي، خاصة على المدى الطويل، حيث أظهرت النتائج عدم استقرار تأثير أدوات السياسة المالية خلال فترة الدراسة. كما بينت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من اختلالات هيكلية، من أبرزها التبعية لقطاع المحروقات، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، إضافة إلى العجز في الميزانية وميزان المدفوعات.

و. دراسة بوخابية سليم(2024/2023) بعنوان: "إشكالية فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية"، وهي أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)، تخصص سياسات اقتصادية ومنظورة، مقدمة إلى جامعة مصطفى اسطembولي - معسكر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، من خلال التطرق في الجانب النظري إلى أهم المفاهيم المرتبطة بهما وتطورهما عبر مختلف المدارس الاقتصادية، إضافة إلى عرض نماذج التوازنات الاقتصادية الكلية. كما سعت الدراسة إلى تحليل مسار السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)، مع التركيز على مؤشرات التوازنات الداخلية والخارجية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية تُعد فعالة نسبياً في التأثير على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين أن السياسة النقدية لم تُظهر فعالية واضحة في التأثير على النمو، باستثناء

تأثير سعر الفائدة. كما أرجعت الدراسة ضعف فعالية السياسات الاقتصادية إلى مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي أثرت سلبًا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو.

ن. دراسة عبد القادر حمدوني وعبد القادر بلحاج(2025/2024) بعنوان: "فعالية السياسة النقدية والمالية في إطار نموذج سانت لويس - دراسة حالة الجزائر (1970-2023)"، وهي مذكرة ماستر في تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، مقدمة إلى المركز الجامعي مغنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر باستخدام إطار نموذج سانت لويس، وذلك من أجل فهم طبيعة العلاقة التفاعلية بين السياستين ومدى تأثيرهما على الاقتصاد الكلي خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2023، مع التركيز على أهم المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم، النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج القياسي التحليلي من خلال تطبيق نموذج سانت لويس، حيث تم تحليل تأثير أدوات السياسة النقدية المتمثلة في أسعار الفائدة وسعر الصرف، إلى جانب أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب، مع دراسة التفاعل بين السياستين وتأثيرهما على الاستقرار الاقتصادي والنمو.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود فترات من التنسيق النسبي بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر، مما ساهم في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي وخفض معدلات التضخم وتحفيز النمو. في المقابل، أظهرت النتائج وجود فترات أخرى من عدم التنسيق وتضارب الأهداف بين السياستين، الأمر الذي انعكس سلبًا على استدامة النمو الاقتصادي. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين السياستين وتكييفهما مع التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

2. الدراسات العربية

أ. دراسة حسين عبد المطلب الأسرج(2008) بعنوان "تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2004)"، وهي دراسة منشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2004)، من خلال تحليل مدى قدرة السلطات النقدية على تحقيق أهداف السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي شهدتها الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، مثل قانون البنك المركزي رقم 88 لسنة 2003، وتحرير سعر الصرف، وتخفيض أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسة تطور السياسة النقدية والمؤشرات النقدية، وتحليل التغيرات في الكتلة النقدية وأسعار الصرف ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في مصر خلال الفترة المدروسة لم تتمكن من تحقيق جميع أهدافها، حيث شهد الجنيه المصري انخفاضاً كبيراً في قيمته، وارتفاعاً في معدلات التضخم رغم التوسع النقدي المنخفض نسبياً. كما تراجعت الاحتياطات الدولية نتيجة تدخل البنك المركزي في سوق الصرف. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية البنك المركزي، وتطوير إطار السياسة النقدية نحو استهداف التضخم، وإعادة هيكلة أدوات السياسة النقدية لضمان فعاليتها.

ب. دراسة عماد حسنين الصعيدي وبديعة فهد العتيبي (2015) بعنوان: "دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1986-2012)"، وهي دراسة منشورة بمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن - المملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال التركيز على أهم أدوات السياستين، حيث تمثلت السياسة المالية في الإنفاق الحكومي، بينما تمثلت السياسة النقدية في عرض النقود وسعر الفائدة ودورهما في تحفيز النمو الاقتصادي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تطور أهم مؤشرات السياسة المالية والنقدية، إضافة إلى استخدام المنهج القياسي بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1986-2012)، من أجل قياس أثر المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير إيجابية وقوية في الأجل الطويل بين كل من السياسات المالية والنقدية والنمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أن السياسة المالية كانت أكثر فعالية مقارنة بالسياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو.

ج. دراسة أحمد عبد الخالق أحمد جبعي (2017) بعنوان: "أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة قياسية (1980-2015)"، وهي رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015، وذلك من خلال قياس العلاقة بين تطور القطاع المالي ومعدل النمو الاقتصادي.

واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، إلى جانب اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)، إضافة إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية مثل اختبارات جذر الوحدة (ADF و PP) واختبارات استقرار المعاملات (CUSUM و CUSUMSQ)، وذلك لضمان دقة النتائج على المدى الطويل والقصير.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتعميق المالي ممثلًا بنسبة السيولة على النمو الاقتصادي، في حين أظهرت النتائج وجود أثر سلبي لكل من صافي هامش سعر الفائدة والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والأصول المصرفية على النمو الاقتصادي. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور القطاع المالي، وتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية، والعمل على تقليص هوامش أسعار الفائدة بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي.

د. دراسة منال محمد حسن عواد (2022) بعنوان: "أثر السياسة المالية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1996-2017)"، والمنشورة في مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 6، عدد 2، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة المالية على معدلات التضخم في فلسطين، من خلال دراسة تطور كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية وانعكاسهما على الظاهرة التضخمية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2017.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وتطبيق نموذج الانحدار المتعدد، بهدف قياس الأثر الكمي للمتغيرات المالية على معدلات التضخم الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للسياسة المالية على معدلات التضخم في فلسطين، حيث تبين أن للإنفاق الحكومي تأثيرًا إيجابيًا على التضخم، إضافة إلى وجود أثر إيجابي للإيرادات الضريبية مع وجود تأخر زمني لمدة سنة واحدة. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز أدوات السياسة الاقتصادية بشكل متكامل، بما يشمل تحسين التنسيق بين السياسة المالية والنقدية للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3. الدراسات الأجنبية

أ. دراسة Belliveau (2011) بعنوان "A St. Louis Equation to Reassess the Influence of Macroeconomic-Policy Instruments"، والمنشورة ضمن قاعدة بيانات Munich Personal RePEc Archive (MPRA).

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة تقييم أثر أدوات السياسة الاقتصادية الكلية على الناتج الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تطبيق معادلة سانت لويس (St. Louis Equation) على بيانات سنوية تمتد للفترة 1956-2007، بهدف تحليل مدى مساهمة كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في استقرار الناتج خلال الدورات الاقتصادية.

واعتمدت الدراسة على الناتج المضاف في قطاع الأعمال كمؤشر للنشاط الاقتصادي، مع إدراج القاعدة النقدية كممثل للسياسة النقدية، والإنفاق الحكومي كممثل للسياسة المالية، وذلك في إطار نموذج قياسي يهدف إلى قياس أثر هذه المتغيرات على الأداء الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن كلاً من السياسة النقدية والسياسة المالية تُعدان أدوات فعالة في تحقيق استقرار الناتج الاقتصادي، مع تسجيل تأثير أكبر نسبياً للسياسة النقدية، في حين يظهر أثر السياسة المالية بشكل أسرع من حيث الاستجابة الزمنية. كما بينت النتائج أن الإنفاق الحكومي يمثل أداة مالية فعالة، على عكس الإيرادات الضريبية التي لم تكن ذات دلالة إحصائية. وخلصت الدراسة كذلك إلى رفض فرضية حيادية السياسات الاقتصادية الكلية، مؤكدة أن كلا السياستين النقدية والمالية تساهمان في استقرار الاقتصاد، بما يدعم فكرة التكامل بين أدوات السياسة الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على سياسة واحدة فقط.

دراسة Andersen وJordan (1968) بعنوان "St. Louis Equation and the Monetary-Fiscal Policy Debate"، والصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وأثرهما على الناتج الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تطوير ما يُعرف بمعادلة سانت لويس (St. Louis Equation)، والتي تقوم على تحليل العلاقة بين التغيرات في عرض النقود والإنفاق الحكومي من جهة، والناتج القومي من جهة أخرى، باستخدام بيانات زمنية قياسية.

وقد اعتمدت الدراسة على نماذج السلاسل الزمنية لتحليل أثر كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على النشاط الاقتصادي، حيث تم قياس السياسة النقدية من خلال عرض النقود، والسياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تمتلك تأثيراً أقوى وأكثر معنوية على الناتج الاقتصادي مقارنة بالسياسة المالية، حيث كان أثر الإنفاق الحكومي محدوداً أو ضعيفاً، وهو ما دعم الطرح النقدي (Monetarist School) الذي يمنح أولوية للسياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وأسهمت هذه النتائج في تعميق الجدل بين المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية حول فعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

ج. دراسة King و Wolman (1996) بعنوان "Inflation Targeting in a St. Louis Model":

”of the 21st Century”، والمنشورة في مجلة Federal Reserve Bank of St. Louis Review. هدفت هذه الدراسة إلى إعادة صياغة نموذج سانت لويس التقليدي في إطار النماذج الاقتصادية الكلية الحديثة المبنية على فرضية التوقعات الرشيدة، وذلك من أجل تحليل فعالية السياسة النقدية والمالية في ضوء التطورات النظرية التي جاءت بعد نقد لوكاس (Lucas Critique).

واعتمدت الدراسة على بناء نموذج اقتصادي صغير الحجم (Small-scale macroeconomic model) يجمع بين البساطة التحليلية للنموذج التقليدي لسانت لويس والأسس الميكرو-اقتصادية الحديثة القائمة على سلوك تعظيم المنفعة والأرباح، مع التركيز على دور السياسة النقدية في استهداف التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تحديث نموذج سانت لويس يسمح بفهم أدق لآثار السياسات النقدية والمالية، وأن استهداف التضخم يُعد أداة فعالة للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع تأكيد استمرار أهمية القنوات النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، رغم التطورات في نماذج التوقعات الرشيدة.

4. مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة وتمييزها

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية أنها تناولت موضوع السياسات النقدية والمالية وأثرها على النشاط الاقتصادي من زوايا متعددة، إلا أنها اختلفت من حيث المنهج، الفترة الزمنية، والنماذج القياسية المستخدمة، إضافة إلى طبيعة المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

ففي معظم الدراسات السابقة، خصوصًا دراسات الجزائر، تم التركيز على فترات زمنية تنتهي غالبًا عند سنة 2014 أو 2020، مع اعتماد نماذج قياسية مختلفة مثل ARDL، VAR، أو نموذج سانت لويس في بعض الحالات، كما انصبّ الاهتمام في جزء كبير منها على تقييم فعالية السياسات الاقتصادية أو دراسة أثر كل سياسة بشكل منفصل (مالية أو نقدية) على النمو أو الاستقرار الاقتصادي، دون التوسع في تحليل الفترة الحديثة الممتدة إلى السنوات الأخيرة.

أما الدراسات الأجنبية، فقد ركزت أساسًا على الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت بشكل أساسي على تطوير نموذج سانت لويس أو إعادة صياغته ضمن أطر نظرية حديثة، مع إبراز قوة السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية، أو التأكيد على التكامل بين السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دون إسقاط مباشر على اقتصاد نامٍ مثل الجزائر.

وفي المقابل، تتميز الدراسة الحالية بعدة جوانب جوهرية مقارنة بالدراسات السابقة، أهمها:

- تمتد على فترة زمنية حديثة وموسعة نسبيًا (1990-2025)، وهو ما يسمح بتحليل تطور السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر عبر مراحل مختلفة تشمل فترات الإصلاحات الاقتصادية، الصدمات النفطية، والتحول الهيكلي الأخيرة، بما يعزز دقة النتائج وعمق التحليل.
- تعتمد الدراسة بشكل مباشر على نموذج سانت لويس في صورته القياسية لتقدير العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية والنمو الاقتصادي، مع إدماج اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، إضافة إلى اختبارات السببية (Granger) وتحليل الاستقرار الهيكلي ومكونات التباين، وهو ما يمنح الدراسة بعدًا قياسيًّا أكثر شمولية مقارنة بالعديد من الدراسات السابقة.
- تتميز الدراسة الحالية بدمج السياسة النقدية والسياسة المالية في إطار تحليلي واحد لقياس أثرهما المشترك على النمو الاقتصادي في الجزائر، بدل الاقتصار على دراسة كل سياسة بشكل منفصل، مع التركيز على العلاقة التفاعلية بينهما في إطار نموذج سانت لويس.
- تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل حديث ومحدث للسياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الأخيرة، مما يجعلها أكثر ارتباطًا بالواقع الاقتصادي الحالي مقارنة بالدراسات التي توقفت عند سنوات سابقة.

وبناءً عليه، يمكن القول إن الدراسة الحالية تمثل امتداداً للدراسات السابقة من جهة، لكنها في الوقت نفسه تضيف بعداً جديداً يتمثل في تحديث الفترة الزمنية، وتوسيع أدوات التحليل القياسي، ودمج السياستين النقدية والمالية ضمن نموذج واحد متكامل لقياس أثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبه النظرية والتطبيقية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وفصلين رئيسيين وخاتمة. حيث تضمنت المقدمة عرضاً شاملاً لإشكالية الدراسة، وفرضياتها، وأهميتها، وأهدافها، بالإضافة إلى المنهج المعتمد وحدود الدراسة. أما الفصل الأول، فقد خُصص للإطار النظري، حيث تم التطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية والسياسة النقدية، من حيث ماهيتهما وأدواتهما وأهدافهما، مع إبراز أهمية التنسيق بينهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما تم عرض الأسس النظرية للنمو الاقتصادي، من خلال استعراض أهم المفاهيم والمؤشرات، إضافة إلى النظريات التقليدية والحديثة المفسرة له. وفي الأخير، تم التطرق إلى الإطار النظري لنموذج سانت لويس، من حيث خلفيته الفكرية، صيغته الرياضية، وأهم تطبيقاته في الدراسات الاقتصادية.

في حين خُصص الفصل الثاني للدراسة التطبيقية، حيث تم فيه تحليل تطور السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)، مع عرض أهم مراحل الإصلاح الاقتصادي. كما تم تقديم المنهجية القياسية المعتمدة، من خلال عرض النموذج القياسي وتعريف المتغيرات ومصادر البيانات، إضافة إلى إجراء الاختبارات القياسية اللازمة مثل اختبار الاستقرار، التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ. وفي الأخير، تم تحليل النتائج ومناقشتها من خلال تفسيرها اقتصادياً، واختبار علاقات السببية، وتحليل الاستقرار الهيكلي ومكونات التباين.

وتختتم الدراسة بخاتمة عامة تتضمن عرضاً لأهم النتائج المتوصل إليها، إلى جانب تقديم مجموعة من التوصيات والآفاق المستقبلية للبحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

تعد السياسات الاقتصادية الكلية الإطار الذي تعتمد عليه الدول في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والنمو، حيث تمثل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية ركيزتين أساسيتين ضمن هذه السياسات. إذ تسهم السياسة المالية من خلال أدواتها المرتبطة بالإيرادات والإنفاق العام في التأثير على الطلب الكلي وتخصيص الموارد، بينما تعمل السياسة النقدية عبر التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة على تحقيق الاستقرار النقدي ودعم النشاط الاقتصادي.

ونظرا لوجود ترابط وثيق بين هاتين السياستين وتأثيرهما المشترك على مختلف المتغيرات الاقتصادية، فقد حظيتا باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بدورهما في تحقيق النمو الاقتصادي. كما ركزت هذه الدراسات على تحليل محددات كل سياسة وأدواتها وآليات عملها، بالإضافة إلى أهمية التنسيق بينهما بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية بكفاءة.

في هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض نظري يبرز أساسيات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية، إلى جانب تناول مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته ومؤثراته، إضافة إلى أهم النظريات المفسرة له. وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

- المبحث الأول: أساسيات حول السياسة المالية
- المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة النقدية
- المبحث الثالث: أسس النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له

المبحث الأول: أساسيات السياسة المالية

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من الأدوات والأهداف التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وعليه يهدف هذا المبحث إلى دراسة أساسيات السياسة المالية من حيث مفهومها وأهدافها ومحدداتها، إضافة إلى أدواتها وآليات عملها في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والنمو.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

تعد السياسة المالية الإطار الذي تعتمد عليه الدولة في إدارة مواردها ونفقاتها بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية، مما يستدعي التعرف على مفهومها وتطورها وأهدافها.

أولاً: تعريف السياسة المالية

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالسياسة المالية في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لاختلاف وجهات نظر الباحثين والمدارس الاقتصادية حول طبيعتها ودورها في توجيه النشاط الاقتصادي، لذلك يمكن عرض بعض أهم التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة المالية كما يلي:

تعرف السياسة المالية على أنها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج الوطنيين وعلى مستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية".¹

وتعرف أيضاً على أنها: "عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، أي يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الانفاق العام، وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة".²

¹الوادي محمود حسين، المالية العامة في النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص182.

²عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 425.

كما يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) السياسة المالية بأنها: " استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير في الاقتصاد، بهدف تعزيز النمو المستدام وتقليل الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي".¹

كما تعني أيضا بأنها: "برامج العمل، التي تعدّها السلطة التنفيذية، لاستخدام مواردها المالية، للتأثير على النشاطات الاقتصادية وضبطها، من خلال ادوات الموازنة العامة (State Bwdget) والتي تتمثل في الانفاق العام Public Exrenditure، المدفوعات التحويلية Transfer Poyments، الضرائب Taxes إلى جانب القروض العامة وإدارة الدين العام (Manay ement)Public Debt".²

ومن خلال التعاريف السابقة السياسة المالية هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تعتمدّها الدولة في إدارة مواردها ونفقاتها العامة، بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: التطور التاريخي للسياسة المالية

لقد تطورت السياسة المالية عبر العصور تبعا لمفاهيم ومقاربات المدارس الاقتصادية المختلفة، حيث تباين دور الدولة في النشاط الاقتصادي وأدواتها بحسب الفلسفات السائدة والظروف الاقتصادية لكل مرحلة.

1. السياسة المالية في الإطار الكلاسيكي

استند الفكر الكلاسيكي إلى فرضيات تقوم على الحرية الاقتصادية وحياد الدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث يقتصر دورها على الوظائف التقليدية مثل حماية المجتمع من الأخطار الخارجية، وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وتوفير بعض الخدمات الأساسية كالأشغال العامة. ووفق هذا التصور، يُفترض أن الاقتصاد يميل تلقائياً إلى التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، اعتماداً على قانون ساي للأسواق.

وبناءً على ذلك، اعتُبرت الدولة مجرد "حارس" للمصالح العامة، إذ إن تدخلها في النشاط الاقتصادي يُنظر إليه على أنه عامل يُضعف كفاءة تخصيص الموارد. وانعكس هذا التوجه على السياسة المالية،

¹International Monetary Fund (IMF), Fiscal Policy: Back to Basics. Finance & Development. Available at: <https://www.imf.org/en/publications/fandd/issues/series/back-to-basics/fiscal-policy> (Accessed: 30 April 2026).

²حميد جاسم الجميلي وأنور بهجت عبد الكريم، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 226.

التي اقتصر دورها على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقات عامة محدودة، دون أن يكون لها تأثير فعال في النشاط الاقتصادي، مما جعل السياسة المالية ذات طابع محايد.

كما تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ توازن الموازنة العامة، أي تعادل الإيرادات مع النفقات، ورفض فكرة العجز أو الفائض. فالفائض يعني زيادة العبء الضريبي على الأفراد وإمكانية سوء استخدامه من قبل الدولة، في حين أن العجز يؤدي إلى استنزاف المدخرات القومية عبر الاقتراض، مما يوجه الموارد نحو استخدامات استهلاكية بدل استثمارية. لذلك اعتُبر الإنفاق العام محدوداً ومقتصراً على الوظائف غير الإنتاجية، مع رفض التوسع فيه.

وبناءً على ذلك، لم يُنظر إلى السياسة المالية كأداة فعالة في إدارة الاقتصاد الكلي، بل تم تهميش دورها نتيجة الإيمان الذاتي بتوازن السوق وحيادية الدولة.¹

2. السياسة المالية في الإطار الكينزي

ظهرت المدرسة الكينزية كرد فعل للكساد الكبير عام 1929، حيث رفض جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) فكرة التوازن التلقائي التي كانت سائدة عند التقليديين، مؤكداً ضرورة تدخل الدولة لزيادة الطلب الكلي الفعال وتحفيز التشغيل والنمو. وقد تمثل هذا التدخل في رفع الإنفاق العام على الاستثمار وخلق فرص العمل، مع التحكم بالضرائب وأسعار الفائدة لمواجهة التضخم، واستخدام تمويل العجز عند الحاجة. وتطور الفكر الكينزي في السنوات الأربعين مع هانس وواينتروب، اللذين ركزا على سياسات مالية متكيفة للتعامل مع الكساد والتضخم، بحيث تستخدم الدولة أدواتها لزيادة أو خفض الطلب الكلي وفق الحاجة. كما رأى الكينزيون المحدثون مثل جيمس توبين (James Tobin) وفرانكو موديلياني (Modigliani Franco) أن السياسة النقدية والتوسعية يجب أن تتكامل مع السياسة المالية لتفعيل عناصر التصحيح الذاتي، بينما طالب الكينزيون الجدد بتدخل صارم في الأجور والأسعار والتخطيط الاقتصادي لمنع الاحتكارات وضمان الاستقرار.²

¹نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق الحالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 52، 53.

²نقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تدبير المنظمات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2013/2014، ص ص 53-59.

3. السياسة المالية في الإطار النقدي

أعطت المدرسة النقدية أهمية كبيرة للنقود باعتبارها الأداة الأساسية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار. ويرى أنصارها، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان (*M. Friedman*) ، أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، بينما يقتصر دور السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل بين القطاعين العام والخاص.

وقد ظهرت هذه المدرسة في الولايات المتحدة خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث انتقدت الفكر الكينزي ورفضت تدخل الدولة الواسع في الاقتصاد، معتبرة أن التحكم في عرض النقود هو الوسيلة الأساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

كما يرى النقديون أن السياسة المالية تكون محدودة الفعالية إذا لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقود، وأن تمويل الإنفاق الحكومي عبر الضرائب أو الاقتراض يؤدي إلى تقليص الإنفاق الخاص، في حين أن تمويله من خلال التوسع النقدي قد يؤدي إلى زيادة الناتج، خاصة على المدى القصير.¹

ثالثاً: اهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تستند إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الدولة. ومن خلال أدواتها المختلفة، تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، مع اختلاف هذه الأهداف من دولة لأخرى حسب نظامها الاقتصادي، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يهدف هذا البعد إلى الحفاظ على مستوى مناسب للأسعار وضمان التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك لتجنب تقلبات مثل التضخم أو الكساد. وتلعب أدوات السياسة المالية، سواء الإنفاقية أو الضريبية، دوراً رئيسياً في تعديل الطلب الكلي، حيث يمكن للإنفاق الحكومي رفع مستوى الطلب وزيادة الدخل الفردية، بينما يساهم تعديل الضرائب في مواجهة الكساد وتحفيز الاستهلاك والاستثمار. بهذا الشكل، تساعد السياسة المالية على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتقليل الآثار السلبية لتقلبات النشاط الاقتصادي.²

¹ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص 617.

² خلف حسن فليح، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2008، ص 342.

2. تحقيق التنمية الاقتصادية

تعنى التنمية الاقتصادية بزيادة إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق معدل نمو السكان، مع تحسين هيكل القطاعات الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للأفراد. وتساهم السياسة المالية في هذا الهدف من خلال تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية، سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية، مع تجنب التمويل التضخمي، وتشجيع الاستثمار عبر تأثيراتها على الطلب الكلي وتحسين كفاءة استخدام عناصر الإنتاج المتاحة. كما تعمل على إعادة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة لضمان الاستخدام الأمثل لها وتحقيق تغييرات هيكلية عند الحاجة.¹

3. تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني

تعمل السياسة المالية على تقليل التفاوت في الدخل بين مختلف فئات المجتمع الناتج عن توزيع عوائد عوامل الإنتاج. ويمكن تحقيق ذلك من خلال أدواتها الضريبية والإنفاقية، مثل فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة، وإعفاء ذوي الدخل المنخفض، أو توجيه النفقات العامة للفئات الفقيرة عبر منح أو إعانات البطالة. بهذا الشكل، تساهم السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل بما يتوافق مع مبادئ العدالة الاجتماعية.²

4. التخصيص الأمثل للموارد

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة لتعزيز رفاهية المجتمع. ويتحقق ذلك من خلال عمل السوق عبر قوى العرض والطلب، إلى جانب تدخل الدولة باستخدام أدوات الإنفاق والإيرادات العامة، بما يضمن تحويل الموارد من القطاع الخاص لتمويل الخدمات العامة، وتحقيق أعلى مستوى من الإنتاج والكفاءة في استخدام هذه الموارد.³

¹ عبد الواحد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 02.

² إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -03-، 2016/2017، ص 48.

³ محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 182.

المطلب الثاني: محددات السياسة المالية

لبناء سياسة مالية فعالة، لا يكفي وضع خطط وإجراءات عشوائية، بل يتطلب الأمر توفر مجموعة من المحددات الأساسية التي تساهم في ضمان نجاحها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. من أبرز هذه المحددات:

أولاً: وجود جهاز بنكي فعال

يعد وجود جهاز بنكي قادر على تطبيق السياسة النقدية أمراً جوهرياً لدعم السياسة المالية، إذ أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يزيد من قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي والتحكم في مستويات التضخم والطلب الكلي.

ثانياً: الاستفادة من التقدم العلمي والتقني

يمثل التطور العلمي والتقني أحد المحددات المهمة لنجاح السياسة المالية، حيث يتيح استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمل المؤسسات العامة تحسين كفاءة جمع الإيرادات، إدارة الإنفاق، وتسهيل التخطيط المالي، ما يعزز من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية بكفاءة أعلى.

ثالثاً: درجة الوعي الضريبي ووجود جهاز إداري كفء

يشير الوعي الضريبي إلى التزام المكلفين بدفع الضرائب وعدم اللجوء إلى التهرب، ويعتمد على شعور المواطنين بعدالة النظام الضريبي وصدق المسؤولين في إدارة الموارد العامة. ويعزز من هذا الوعي وجود جهاز إداري كفء قادر على تحصيل الضرائب ومراقبة الالتزام، ما يقلل من التهرب الضريبي ويزيد من فعالية السياسة المالية.

رابعاً: وجود سوق مالي فعال

يساهم وجود سوق مالي متطور في زيادة فعالية السياسات المالية والنقدية، حيث يشكل السوق المالي قناة لتطبيق أدوات مثل سياسة السوق المفتوحة، ويساعد على تحفيز الاستثمارات وتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، مما يعزز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.¹

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

تشكل النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة الركائز الأساسية لأدوات السياسة المالية، إذ تعتمد عليها الدولة في إدارة الموارد المالية وتحقيق التوازن بين الإنفاق والإيرادات بما يخدم التنمية والاستقرار الاقتصادي.

¹ حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 295.

أولاً: النفقات العامة

تمثل النفقات العامة أحد المكونات الأساسية للسياسة المالية، إذ تعكس الدور الذي تقوم به الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات العامة بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. تعريف النفقات العامة

يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها: "مبلغ من النقد ينفقه شخص عام، بقصد أداء خدمة ذات نفع عام، أو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة".¹

2. قواعد النفقات العامة

تخضع النفقات العامة إلى مجموعة من القواعد الأساسية التي تهدف إلى ضمان حسن استخدامها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن أهم هذه القواعد ما يلي:²

- أ. **قاعدة المنفعة العامة:** تعني هذه القاعدة أن تتجه النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للمجتمع بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر مستوى من الرفاهية لأكبر عدد من الأفراد. ولا يقتصر مفهوم المنفعة العامة بالنسبة للدولة على العائد الإنتاجي المباشر، بل يتسع ليشمل جميع النفقات التي تسهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع، ورفع إنتاجية الأفراد، وتقليل الهدر في الموارد الاقتصادية، سواء من خلال استغلالها بشكل كامل أو عبر تحسين طرق استخدامها.
- ب. **قاعدة الاقتصاد والتدبير:** تقوم هذه القاعدة على ضرورة تجنب التبذير والإسراف في النفقات العامة، بحيث يتم توجيه الأموال العامة إلى المجالات الضرورية فقط. وتهدف هذه القاعدة إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة، أي تحقيق أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية مع مراعاة الكفاءة في استخدام الموارد المالية للدولة.

- ت. **قاعدة الإجازة المسبقة من السلطة التشريعية:** تعني هذه القاعدة عدم جواز صرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا بعد الحصول على موافقة الجهة المختصة، والمتمثلة في السلطة التشريعية. ويتم ذلك من خلال اعتماد الموازنة العامة للدولة التي تتضمن تقديرات الإيرادات والنفقات، حيث تناقش

¹شراك رابح وشراك زبير، النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجلفة، 2021، ص 188.

²محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 52-55

من قبل السلطة التشريعية ثم تصادق عليها، وبذلك تمنح الحكومة الإذن القانوني لتنفيذ النفقات المحددة في بنود الموازنة.

وتعد هذه القاعدة وسيلة أساسية لضمان الرقابة على النفقات العامة، إذ إن تحقيق قاعدتي المنفعة العامة والاقتصاد في النفقات لا يمكن أن يتم بصورة فعالة دون وجود رقابة مسبقة على عملية الصرف.

3. تقسيمات النفقات العامة

تكتسي عملية تقسيم النفقات العامة أهمية كبيرة، لما لها من دور في تسهيل إعداد البرامج والميزانيات الحكومية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها، إضافة إلى تمكين الباحثين وصانعي القرار من دراسة آثار الإنفاق العام المختلفة وتتبع تطورها. وبناء على ذلك، يتم تقسيم النفقات العامة وفق عدة معايير أهمها:

أ. **المعيار الاقتصادي:** يقوم هذا المعيار على أساس تأثير النفقات العامة في الدخل الوطني، ووفقاً له تنقسم النفقات العامة إلى:¹

- **النفقات الحقيقية:** وهي النفقات التي تنفقها الدولة مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية. وتشمل هذه النفقات رواتب وأجور العاملين في القطاع العام، ونفقات شراء المواد والتجهيزات اللازمة لسير المرافق العامة، إضافة إلى النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية التي تهدف إلى إنشاء المشاريع والبنية التحتية.

- **النفقات التحويلية:** وهي النفقات التي لا تحصل الدولة مقابلها على سلع أو خدمات مباشرة، وإنما تقوم من خلالها بتحويل جزء من الدخل الوطني من فئات معينة إلى فئات أخرى داخل المجتمع، مثل الإعانات الاجتماعية، ومعاشات التقاعد، ودعم الفئات ذات الدخل المحدود.

ب. **معيار التكرار والدورية:** يعتمد هذا المعيار على مدى تكرار ظهور النفقات العامة في الميزانية، وبموجبه تنقسم النفقات العامة إلى:²

¹ عدلي ناشد سوزي، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للبشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 40، 41.

² خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 114، 115.

- **النفقات العامة العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بصورة منتظمة في ميزانية الدولة سنوياً، مثل الرواتب والأجور، ونفقات الصيانة، ونفقات الإدارة العامة، وفوائد القروض، ونفقات الأمن والعدالة.
- **النفقات العامة غير العادية:** وهي النفقات التي لا تتكرر بشكل دوري أو منتظم، بل تظهر في ظروف استثنائية وعلى فترات متباعدة، مثل نفقات الحروب، أو بناء المشاريع الاستثمارية الكبرى كالسدود، أو النفقات المخصصة لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل.
- ث. **المعيار الوظيفي:** يقوم هذا المعيار على تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تؤديها الدولة في المجتمع، ويتأثر ذلك بفلسفة الدولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية. ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من النفقات:¹
 - **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المرتبطة بتسيير المرافق العامة وضمان قيام الدولة بوظائفها الأساسية، مثل نفقات الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.
 - **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة والنقل والسكن.
 - **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية، مثل الاستثمارات في البنية التحتية ومشاريع النقل والمواصلات ومحطات توليد الطاقة ومشاريع الري والصرف.

ثانياً: الإيرادات العامة

تشكل الإيرادات العامة العمود الفقري للسياسة المالية، إذ تزود الدولة بالموارد اللازمة لتمويل برامجها ونفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

1. تعريف الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة بأنها: "مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل الإنفاق على مرافقها ومشروعاتها العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ".² ويقصد بها أيضاً: "المداخيل التي تحصل عليه الدولة من جميع المصادر وعادة ما تكون بصورة نقدية، وذلك من أجل تغطية إنفاقها العام".³

¹ محمد الصغير بعلی ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 31، 32.

² مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 255.

³ فليح خلف حسن، المالية العامة، مرجع سابق الذكر، ص 163.

2. تقسيمات الإيرادات العامة

تعددت آراء مفكري المالية العامة حول تقسيمات الإيرادات العامة، إلا أن أغلبها اتفقت على تقسيمها وفق معايير واضحة تخدم تطبيق السياسة المالية وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز هذه التقسيمات ما يلي:

أ. **الضرائب:** تُعد الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة، إذ تعتمد عليها الحكومات بشكل أساسي لتمويل جزء كبير من الإنفاق العام. وقد استُخدمت تاريخياً لتمويل الخدمات غير القابلة للتجزئة مثل الدفاع والأمن، ثم تطورت لتشمل تمويل خدمات عامة أخرى قابلة للتجزئة. وتُعد الضرائب من أبرز موضوعات المالية العامة لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مهمة.

ب. **القروض العامة:** تلجأ الدولة إلى القروض العامة عند الحاجة إلى تمويل نفقاتها، خاصة في تمويل الاستثمارات أو مواجهة الحروب وتعويض آثارها، وكذلك عند وجود عجز مؤقت في الإيرادات. وتُعد هذه القروض أداة تمويل مهمة، وتُدرس بشكل مستقل نظراً لأهميتها.

ت. **الأثمان العامة:** هي مبالغ يدفعها الأفراد مقابل استفادتهم من خدمات عامة تقدمها الدولة مثل النقل العام، المياه، البريد والاتصالات. وتمتاز بأنها اختيارية ولا تهدف إلى تحقيق الربح، بل تغطي جزءاً من تكلفة الخدمات.

ث. **الرسوم:** هي مبالغ تُفرض مقابل خدمات أو مزايا خاصة تقدمها الدولة للأفراد، مثل رسوم استخراج الوثائق الرسمية. وتختلف عن الضرائب لأنها تقابل خدمة مباشرة، وعن الأثمان العامة لأنها ترتبط بخدمات ذات طابع خاص وشروط معينة.

ج. **أموال الدومين:** تشمل الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة. وتنقسم إلى:

– **الدومين العام:** أموال مخصصة للنفع العام مثل الموانئ والجسور، وغالباً يكون الانتفاع بها مجاناً أو برسوم رمزية .

– **الدومين الخاص:** أموال مملوكة للدولة ملكية خاصة وتخضع للقانون الخاص، وتعد مصدراً للإيرادات، وتشمل الدومين العقاري (أراضٍ ومبانٍ)، والمالي (أسهم وسندات)، والصناعي والتجاري (مشروعات ومنشآت الدولة).¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية: على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص 64، 65.

ثالثاً: الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة إحدى الأدوات الأساسية للسياسة المالية، حيث تعتمد عليها الدولة في تنظيم وتنسيق إيراداتها ونفقاتها بما يساهم في تنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

1. تعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة هي "خطة معتمدة قانوناً من قبل السلطة صاحبة الاختصاص وتتضمن مجموعة من البرامج المتعلقة بعدد من الخدمات أو النشاطات أو المشاريع التي يفترض إنجازها خلال فترة محددة، بالاستناد إلى مجموعة من التقديرات المحسوبة مالياً لمختلف الإيرادات والنفقات المتعلقة بذلك".¹

2. أنواع الموازنة العامة

ومن أهم أنواع الموازنة العامة ما يلي:²

- أ. **الموازنة التقليدية:** تعد من أقدم أنواع الموازنات، وتعتمد على عرض تفصيلي لجميع إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة واحدة تُعرض على السلطة التشريعية لاعتمادها. وتهدف إلى تمكين الرقابة على المال العام ومحاسبة السلطة التنفيذية عند حدوث تجاوزات. وتعرف أيضاً بموازنة البنود أو الموازنة الخطية لأنها تصنف النفقات حسب طبيعتها إلى مجموعات وبنود ومواد.
- ب. **موازنة الأداء والبرامج:** هي موازنة تربط بين الإنفاق العام ونتائج الأنشطة الحكومية، حيث يتم تقييم أداء البرامج من خلال مقارنة ما تحقق من نتائج بالتكاليف والموارد المستخدمة. وتركز على قياس كفاءة وفعالية الإنفاق العام، بدل الاكتفاء بمراقبة بنود الصرف كما في الموازنة التقليدية.
- ت. **الموازنة المبرمجة (موازنة التخطيط والبرمجة):** تعتمد هذه الموازنة على تحديد الأهداف العامة للدولة مسبقاً، ثم اختيار البرامج المناسبة لتحقيق هذه الأهداف وتقدير التكاليف اللازمة لكل برنامج خلال فترة زمنية محددة. وقد تكون هذه الفترة قصيرة أو طويلة الأجل، الأمر الذي يساعد الدولة على رسم سياساتها المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية والمالية بشكل أكثر دقة وتنظيماً.
- ث. **الموازنة الصفريّة:** يقوم هذا النوع من الموازنات على إعداد الموازنة انطلاقاً من نقطة الصفر دون الاعتماد على النفقات التي تم إنفاقها في السنوات السابقة. ويعني ذلك أن كل برنامج أو نشاط حكومي يجب أن يبرر حاجته إلى التمويل في كل سنة مالية.

¹ محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1998، ص 12.

² طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص ص 149-157.

المطلب الرابع: آليات عمل السياسة المالية

تستطيع الدولة التأثير في المسار الاقتصادي من خلال تكييف سياستها المالية، بهدف تصحيح الانحرافات الاقتصادية ومعالجة المشكلات المختلفة، بما يشمل الفجوة الركودية والفجوة التضخمية. وتعتمد السياسة المالية على أدوات متعددة مثل الإنفاق العام والضرائب والدين العام لتوجيه الاقتصاد نحو الاستقرار وتحقيق التشغيل الكامل.

1. في حالة الكساد

يقصد بالكساد حالة انخفاض النشاط الاقتصادي، حيث تتراجع الأسعار وقيمة النقود، وتنخفض الأرباح ومستويات الاستثمار، ويظل جزء من الموارد الاقتصادية غير مستغل، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. إذ تشمل مظاهر الكساد: ضعف الحاجة للاستثمار نتيجة وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة وبيع غير مباع، انخفاض استخدام الموارد الاقتصادية بشكل كامل، وزيادة المخزون السلعي نتيجة تراجع الطلب وانخفاض الأرباح والدخول.

وللتغلب على الكساد، تلجأ الحكومة إلى اتباع السياسة المالية التوسعية، التي يمكن أن تتضمن زيادة الإنفاق العام، أو تخفيض الضرائب، أو المزج بين الاثنين حسب حجم المشكلة. فزيادة الإنفاق العام تعمل على رفع الدخل المتاح للأفراد، ما يزيد الطلب الفعلي على السلع والخدمات، ويحفز الإنتاج والاستثمار، ما يؤدي إلى توظيف إضافي وحل مشكلة البطالة. أما تخفيض الضرائب أو منح إعفاءات ضريبية، فيؤدي إلى زيادة دخل الأفراد، ما يعزز الاستهلاك والاستثمار، ويساعد الاقتصاد على تجاوز حالة الكساد وتحفيز عجلة التنمية.¹

2. في حالة التضخم

وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، تسعى السياسة المالية إلى تقليص الطلب الكلي وخفض القدرة الشرائية. ويتم ذلك عبر سياسة مالية انكماشية تعتمد على تقليل الإنفاق العام، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي والحد من ارتفاع الأسعار، أو من خلال رفع الضرائب، الأمر الذي يقلل من الدخل المتاح للأفراد ويؤدي إلى تراجع الاستهلاك والطلب. كما يمكن للدولة أن تجمع بين

¹ فليح خلف حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص 322.

الإجراءين معًا (خفض الإنفاق العام ورفع الضرائب) من أجل تقليص الطلب والسيطرة على معدلات التضخم بشكل أكثر فعالية.¹

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة لضبط النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة، بما يحقق الاستقرار النقدي ويدعم النمو الاقتصادي. وعليه يهدف هذا المبحث إلى دراسة أساسيات السياسة النقدية من خلال التطرق إلى مفاهيمها، ومحدداتها، وأدواتها، إضافة إلى إبراز أهمية التنسيق بينها وبين السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تحتل السياسة النقدية مكانة مهمة ضمن السياسات الاقتصادية للدولة، إذ تستخدم للتحكم في الكتلة النقدية وتنظيم الائتمان بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النشاط الاقتصادي.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

قدم الاقتصادي بول آينتينغ (Paul Einzig) تعريفاً للسياسة النقدية على أنها: "تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، فهي جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".² وقد عرفها الاقتصادي ج. إل. باش (G.L Bash) على أنها: "كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيبه الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".³

وفي سياق آخر تعريف السياسة النقدية بأنها: "عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات النقدية المختصة في شؤون النقد والائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد، وذلك بإحداث التأثيرات اللازمة على النقد. وبالمفهوم الواسع يمكن القول أنها: "تعبّر عن موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي الدولي للمجتمع الذي يحكمه، وبناءً عليه فإن السلطات تقوم بتحديد بعض الأهداف القومية

¹ وحيد بن عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 24

² Einzig, *Monetary Policy : Means and Ends*, Penguin Books Harnonsdworth Midlesex, 1964, p50

³ G.L Bash, *Federal Reserve policy making*, N.Y Alfred A; Knopf, 1950, p 35.

التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد الاقتصادي، ومن ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيقها عن طريق إتباع السياسة النقدية المناسبة، والتي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية.¹

ثانياً: التطور التاريخي للسياسة النقدية

نظراً للدور المهم الذي تؤديه السياسة النقدية في توجيه الاقتصاد الكلي، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً عبر مراحل تاريخية مختلفة، خاصة خلال القرن العشرين. وقد شكلت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 نقطة تحول أساسية في تطور الفكر النقدي، إذ دفعت الاقتصاديين إلى إعادة النظر في دور السياسة النقدية وأدواتها. ويمكن إبراز أهم مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:

1. السياسة النقدية في الإطار الكلاسيكي

يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن النقود مجرد وسيط للتبادل ولا تؤثر في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد، حيث تقوم نظريتهم على مبدأ حياد النقود وقانون ساي، مع الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي.

وقد فسرت نظرية كمية النقود هذه الرؤية من خلال اعتبار أن أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار فقط دون التأثير على الإنتاج أو الدخل. وقد دعم هذا الاتجاه كل من إرفينغ فيشر (Irving Fisher) وألفريد مارشال (Alfred Marshall)، حيث قدم مارشال صياغة بديلة ركزت على الطلب على النقود والاحتفاظ بها من خلال معامل (K) الذي يعكس نسبة الدخل المحتفظ بها نقداً. كما افترض الكلاسيك ثبات الناتج الحقيقي في المدى القصير بسبب التشغيل الكامل للموارد، واستقرار سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها، مما يجعل الأسعار هي المتغير الوحيد الذي يتأثر بتغير كمية النقود.

وبالتالي، اعتبروا أن السياسة النقدية محايدة، ويقتصر دورها على توفير النقود اللازمة للمعاملات، دون القدرة على التأثير في النمو أو المتغيرات الاقتصادية الحقيقية.²

¹ هيثم الزغبى حسن أبو زيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 190.

² عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 25-28.

2. السياسة النقدية في الإطار الكينزي

بعد فشل السياسة النقدية في معالجة آثار الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، تراجعت أهميتها نسبياً مع بروز الفكر الكينزي على يد الاقتصادي جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes). حيث اعتبر أن السياسة النقدية وحدها غير كافية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأكد على دور السياسة المالية كبديل أساسي بسبب عدم استقرار العوامل غير النقدية المؤثرة في الطلب الكلي.

وقد قام كينز في تحليله على فرضية جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وشكك في قدرة آلية السوق على التكيف السريع مع الصدمات الاقتصادية. كما اقترح معالجة حالات الركود من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي. إلا أن تطبيق هذه السياسات أظهر لاحقاً محدوديتها في معالجة بعض الاختلالات خلال الأزمات المالية.¹

3. السياسة النقدية في الإطار النقدي

خلال الفترة الممتدة بين خمسينيات وستينيات القرن العشرين ظهرت انتقادات متزايدة للفكر الكينزي، الأمر الذي أدى إلى بروز المدرسة النقدية بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) إلى جانب آنا شوارتز (Anna Schwartz). وقد أعاد هؤلاء الاعتبار لدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وأكد فريدمان أن مستوى الدخل الاسمي يتحدد أساساً بكمية النقود المعروضة من قبل السلطات النقدية، وأن التقلبات الاقتصادية تعود بدرجة كبيرة إلى التغيرات في عرض النقود. كما اعتبر أن أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة خلال الثلاثينيات كانت نتيجة سوء إدارة السياسة النقدية. ولذلك دعا إلى ضرورة تنظيم نمو عرض النقود بما يتناسب مع معدل نمو الناتج الوطني لضمان الاستقرار الاقتصادي.²

¹قيراط فريال، متطلبات تفعيل السياسة النقدية في ظل اعتماد الصيرفة الإسلامية بالجزائر مع دراسة لعينة من الدول، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص 07.

²رقاب طارق، تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 إلى 2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2018/2017، ص 08.

ثالثا: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود والائتمان، اذ يمكن ابراز هذه الأهداف كما يلي:

1.استقرار المستوى العام للأسعار (الهدف الداخلي الرئيسي): يعد استقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى البنوك المركزية إلى الحفاظ على القوة الشرائية للنقود التي تصدرها. ويقصد بقيمة النقود قدرتها على شراء السلع والخدمات، وهي ما يعرف بالقيمة الداخلية للعملة، في حين تمثل القيمة الخارجية سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.

وفي الاقتصادات الصغيرة يعد استقرار سعر الصرف هدفا مهما بسبب اعتمادها على التعامل بالعملات الأجنبية، بينما يركز الاهتمام في الاقتصادات الكبرى على استقرار الأسعار داخليا. وقد أكد الاقتصادي ايلتون فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية، مما يعني أن التحكم في كمية النقود المتداولة يعد وسيلة أساسية لتحقيق استقرار الأسعار والحد من التضخم.

2.تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف: تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال استخدام أدواتها المختلفة. ففي حالة حدوث عجز، قد يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي، وتشجيع الصادرات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يساهم في تحسين الوضع الخارجي للاقتصاد.

3.تحقيق النمو الاقتصادي: تعمل السياسة النقدية على دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة للاستثمار. فخفض أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي قد يشجعان الاستثمار والإنتاج، مما يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

4.تحقيق العمالة الكاملة: تسهم السياسة النقدية في تقليل معدلات البطالة من خلال تحفيز الطلب الكلي. فعندما تزيد السلطات النقدية من عرض النقود تنخفض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتوسع النشاط الاقتصادي، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.¹

¹صوان أسماء، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخص: تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2020/2019، ص ص 19، 20.

المطلب الثاني: محددات السياسة النقدية

يتطلب إعداد السياسة النقدية توفر مجموعة من المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاعات الرئيسية في الاقتصاد، نظراً للدور الذي تؤديه في التأثير على النشاط الاقتصادي ومستوى السيولة.

أولاً: القطاع الحكومي

يعد القطاع الحكومي من القطاعات المهمة التي يعتمد عليها واضعو السياسة النقدية، نظراً لدوره في توجيه الاقتصاد من خلال وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها، إضافة إلى تأثير قراراته المالية والتشريعية على الاستقرار الاقتصادي ومستوى السيولة والقطاع الخارجي.

ثانياً: القطاع العائلي

يشمل هذا القطاع الأسر المستهلكة التي تقوم بإنفاق دخولها على شراء السلع والخدمات، كما تقوم بادخار جزء من هذه الدخول. لذلك تحتاج السياسة النقدية إلى دراسة سلوك الاستهلاك والادخار لدى الأفراد وحجم الودائع لديهم لما لذلك من أثر على السيولة في الاقتصاد.

ثالثاً: قطاع الأعمال

يضم هذا القطاع المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة التي تتأثر بالسياسات الاقتصادية والقوانين الحكومية. ويلعب دوراً مهماً في الإنتاج والاستثمار وتخصيص الموارد، خاصة في الاقتصادات التي يعتمد فيها النشاط الاقتصادي بشكل كبير على القطاع الخاص.

رابعاً: القطاع المالي

يشمل المؤسسات المالية والمصرفية التي توفر التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية. ويؤدي هذا القطاع دوراً أساسياً في توجيه المدخرات نحو الاستثمار، كما يعتمد عليه البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية من خلال تنظيم عمليات الإقراض والودائع.

خامساً: القطاع الخارجي

يرتبط اقتصاد الدولة بالاقتصاد العالمي من خلال التبادل التجاري وتدفقات رؤوس الأموال. وتؤثر الصادرات والواردات على عرض النقود في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة الصادرات إلى ارتفاع السيولة، بينما قد تؤدي زيادة الواردات إلى تسرب جزء من النقود إلى الخارج.¹

¹ناصر بوجلal، التيسير الكمي كأداة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات المالية -دراسة تجارب دولية مع الإشارة للتجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة، 2021/2020، ص ص 58، 59.

وتتفاعل هذه القطاعات فيما بينها من خلال أسواق العمل والسلع والخدمات والأسواق المالية، وتعد النقود وسيلة أساسية في هذه التعاملات، مما يجعل تأثير السياسة النقدية واضحاً من خلال تأثيرها على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تركز أدوات السياسة النقدية على تنظيم حجم النقود والائتمان في الاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام، وتنقسم هذه الأدوات إلى مباشرة وغير مباشرة بحسب طريقة تدخل البنك المركزي في السوق.

أولاً: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الكيفية)

تركز الأدوات المباشرة للسياسة النقدية على التحكم في حجم وتوزيع الائتمان في الاقتصاد، بما يمكن البنك المركزي من توجيه النشاط المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستهدف. ومن أبرز هذه الأدوات:¹

1. **تأطير الائتمان:** إجراء تنظيمي تحدد بموجبه السلطات النقدية سقفًا لتطور القروض الممنوحة من البنوك التجارية خلال فترة معينة. يهدف هذا الإجراء إلى توجيه القروض نحو القطاعات الأكثر أهمية للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة. ومع ذلك، قد يؤدي هذا الأسلوب إلى تشوهات قطاعية، وهو ما دفع العديد من الدول للتقليل من استخدامه أو الاستغناء عنه.
2. **النسبة الدنيا للسيولة:** يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا من الأصول مقابل بعض مكونات الخصوم، بهدف منع الإفراط في الإقراض وحماية الاستقرار النقدي.
3. **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** يطلب من المستوردين إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات لدى البنك المركزي لفترة محددة، ما يقلل حجم القروض المتاحة للاقتصاد ويرفع تكلفة الاستيراد، ويُستخدم للحد من الطلب على العملة الأجنبية.
4. **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** يطبق هذا الأسلوب في الدول التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية التقليدية محدودة التأثير، حيث يتدخل البنك المركزي مباشرة بتقديم القروض أو الخدمات المصرفية لبعض القطاعات الحيوية، منافساً بذلك البنوك التجارية.

¹J.P. Pattat, Monnaie, Institutions financiers et politiques monétaires, Economica, Paris, 1987,p328.

5. **التأثير والإقناع الأدبي:** أسلوب غير رسمي تستخدمه البنوك المركزية لإقناع البنوك التجارية بالالتزام بسياسات معينة في منح الائتمان، ويعتمد نجاحه على طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والمؤسسات المالية.

ثانيا: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية)

تركز الأدوات غير المباشرة على التحكم في حجم وتوزيع الائتمان في الاقتصاد عبر التدخل في السوق النقدية، ويطلق عليها أيضا أدوات الرقابة الكمية على الائتمان. تشمل أهم هذه الأدوات:

1. **سياسة سعر إعادة الخصم:** تعد من أقدم الأدوات المستخدمة للتأثير على السيولة والائتمان. وهي سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة للبنوك التجارية مقابل إعادة خصم الكمبيالات وأذونات الخزينة. يهدف هذا الإجراء إلى ضبط السيولة وتوجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية، إلا أن تأثيره محدود في بعض الحالات بسبب التعامل المحدود بالأوراق التجارية.

2. **سياسة السوق المفتوحة:** تعتمد هذه السياسة على عمليات البيع والشراء للسندات وأذونات الخزينة من قبل البنك المركزي في السوق المالي، بهدف زيادة أو تقليص حجم النقود المتداولة. ويستخدم البنك المركزي هذه الأداة لتعديل تقلبات أسعار الفائدة اليومية وتوسيع أو تقييد قدرة البنوك على منح الائتمان، بما يحقق أهداف السياسة النقدية:

– في حالات الركود، يقوم البنك المركزي بشراء السندات لزيادة السيولة وتحفيز الاستثمار وزيادة التوظيف والدخل الوطني.

– في حالات التضخم، يقوم ببيع السندات لتقليص السيولة وتقليل قدرة البنوك على منح الائتمان، وبالتالي خفض الطلب الكلي وأسعار المنتجات.

3. **سياسة الاحتياطي الإجمالي:** تمثل النسبة من الودائع التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي. تستخدم هذه الأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية وفق الوضع الاقتصادي:

– إذا كانت الظروف الاقتصادية تتطلب سياسة توسعية (مثل الانكماش)، يقلل البنك المركزي نسبة الاحتياطي لزيادة قدرة البنوك على خلق الائتمان.

– إذا كانت الظروف الاقتصادية تتطلب سياسة انكماشية (مثل التضخم)، يزيد البنك المركزي نسبة الاحتياطي لتقليل قدرة البنوك على منح القروض.

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من أكثر الأدوات الكمية فعالية، خاصة في الدول النامية التي قد تقتصر إلى أسواق نقدية متقدمة أو أدوات سوق مفتوحة فعالة، ويكون تأثيرها مباشراً على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان.¹

المطلب الرابع: التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية

يعد التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية من العوامل الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يساهم تكامل أدواتهما في معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التوازن في مختلف المتغيرات الكلية.

أولاً: الفروق الأساسية بين السياسة النقدية والسياسة المالية

على الرغم من أن السياسة النقدية والسياسة المالية تشتركان في السعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية مثل الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو والحد من التضخم، إلا أنهما تختلفان في عدة جوانب تتعلق بطبيعة الأدوات المستخدمة، ومجال التأثير، والجهات المسؤولة عن تنفيذ كل منهما. ويظهر هذا الاختلاف من خلال مجموعة من النقاط الأساسية التي تبرز طبيعة كل سياسة ودورها في إدارة النشاط الاقتصادي، وهي كالتالي:²

1. **مجال عمل السياستين:** تتسم العمليات المرتبطة بالسياسة المالية باتساع نطاقها من حيث الحجم والمجال، إذ تشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية للدولة، في حين تكون العمليات النقدية أكثر محدودة، لأنها تتركز أساساً في القطاع المالي والمصرفي.
2. **مجال تأثير السياستين:** ينصب تأثير السياسة المالية أساساً على سوق السلع والخدمات، أي على جانب الإنتاج، بينما تتركز آثار السياسة النقدية في سوق النقود. فغالبا ما تؤثر السياسة المالية في الاستهلاك، في حين يكون تأثير السياسة النقدية أكثر ارتباطاً بالاستثمار.

¹ فوزية خلوط، "آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص ص 28-30.

² بن عمرة عبد الرزاق، **السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2021/2022، ص ص 77، 78.

3. **مجال إدارة السياستين:** تعتمد الحكومة في تنفيذ السياسة المالية على الموازنة العامة كأداة لإدارة الطلب الكلي، بينما تعتمد السياسة النقدية على التحكم في الائتمان والظروف النقدية لإدارة عرض النقود.

4. **سرعة اتخاذ القرار:** تتميز الإجراءات المالية عادة بالبطء النسبي نتيجة ارتباطها بالاعتبارات القانونية والتشريعية، في حين تتسم الإجراءات النقدية بقدر أكبر من السرعة والمرونة، إذ يمكن تعديلها خلال فترة زمنية قصيرة.

5. **طبيعة التأثير:** يكون تأثير السياسة المالية مباشراً على الدخول والإنفاق من خلال التغير في الإنفاق الحكومي والضرائب والإعانات، أما تأثير السياسة النقدية فيكون غير مباشر، حيث ينعكس عبر التغير في حجم الائتمان وتكلفته، مما يؤثر في النشاط الاقتصادي ومستوى الطلب الكلي.

6. **درجة الفعالية:** تعد السياسة المالية أداة فعالة في تحفيز التوسع الاقتصادي، لكنها قد تكون أقل قدرة على كبح التضخم. أما السياسة النقدية فقد يكون تأثيرها محدوداً في تشجيع التوسع الاقتصادي، لكنها أكثر فعالية في الحد من الضغوط التضخمية من خلال تقييد الائتمان المصرفي.

7. **رد فعل الأفراد تجاه السياستين:** غالباً ما تكون آثار السياسة النقدية أقل وضوحاً بالنسبة للأفراد عند استخدامها للحد من التضخم، مقارنة بالسياسة المالية التي قد تتطلب زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي، وهي إجراءات قد لا تحظى بقبول واسع من قبل الأفراد.

وبناء على هذه الاختلافات في طبيعة الأدوات وطرق التأثير، يصبح التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية أمراً ضرورياً لتحقيق الأهداف الاقتصادية وضمان قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يعرف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، على أنه ذلك الانسجام والتكامل بين الإجراءات المالية والنقدية بهدف تحقيق التوازن والاستقرار بين الأجور والأسعار وقيمة النقود وتلافي حدوث الأزمات وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.¹ كما يُقصد بتنسيق السياسة النقدية والمالية مجموعة الترتيبات التي تضمن عدم تعارض القرارات الصادرة عن كل من السلطتين النقدية والمالية، بحيث لا تؤدي إحداها إلى آثار غير مرغوب فيها على الأخرى. ويعني ذلك ضمناً وجود دعم متبادل بين

¹ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012، ص 599.

السياستين بهدف تحقيق نتائج أفضل وتحسين كفاءة أداء صانعي القرار، كما يساهم هذا التنسيق في تقليل التكاليف والقيود التي قد تواجه كل سياسة عند العمل بشكل منفرد.

وفي العديد من الاقتصادات الناشئة، فإن الاعتماد المفرط على السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي قد يؤدي إلى نتائج ضعيفة مقارنة بحالة التوازن التي يتم فيها توظيف السياسة المالية إلى جانبها. غير أن فعالية السياسة المالية تتطلب توفر شروط أساسية، من أهمها استدامة المالية العامة وتحسين كفاءة المؤسسات المالية.

كما يكتسب التنسيق بين السياستين أهمية خاصة عند تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحرير القطاع المالي، إذ يتطلب ذلك سياسة مالية مستقرة ونظاماً ضريبياً ملائماً وإطاراً تنظيمياً فعالاً. وفي المقابل، فإن غياب التنسيق قد يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد، مثل عدم الاستقرار المالي، وارتفاع أسعار الفائدة، وضغوط على سعر الصرف، وزيادة معدلات التضخم.¹

ثالثاً: مبررات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

توجد مجموعة من الأسباب التي تبرز أهمية استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية بشكل متكامل، حيث إن الاعتماد على إحدهما دون الأخرى قد لا يكون كافياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن أبرز هذه المبررات ما يلي:²

1. أدت التحولات الحديثة التي شهدتها الهياكل الاقتصادية في معظم الدول الصناعية إلى ظهور حالات من عدم الاستقرار الاقتصادي، كما رافقها تزايد الانتقادات الموجهة لأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة على المدى القصير، الأمر الذي استدعى الاعتماد على تنسيق السياسات الاقتصادية، خاصة النقدية والمالية.

2. على الرغم من أهمية السياسة النقدية في التحكم في عرض النقود وضبط السيولة في الاقتصاد، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة إذا استُخدمت بمفردها، لذلك يتطلب تحقيق التوازن الاقتصادي الاستعانة بالسياسة المالية وسياسات الأجور والأسعار، بما يضمن تقبل الأفراد لمستويات أسعار الفائدة المختلفة ويعزز مناخ المنافسة والاستثمار.

¹عباس كاظم جاسم الدعيمي وزهراء يوسف عباس السعدي، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الكتب القطرية، الدوحة، قطر، 2021، ص 240.

²حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986، ص ص 325-323

3. قد لا يكون الاعتماد على السياسة المالية وحدها فعالاً في تشجيع الاستثمار الخاص، فخفض الإنفاق الحكومي بهدف تحفيز الاستثمار قد يؤدي في بعض الحالات، خاصة في الدول النامية، إلى نتائج عكسية تتمثل في تراجع هذا الاستثمار. لذلك يصبح من الضروري استخدام الأدوات النقدية إلى جانبها لدعم الاستثمار الخاص والمساهمة في استقرار سعر الصرف وتحقيق التوازن الاقتصادي.

4. كما أن السياسة النقدية وحدها قد لا تكون قادرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية أو السيطرة على التضخم وتوقعاته المستقبلية، الأمر الذي يتطلب دعمها بسياسة مالية مناسبة تعمل على تعزيز فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

رابعاً: شروط التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يتطلب تحقيق التنسيق الفعال بين السياسة النقدية والسياسة المالية توفر مجموعة من الشروط الأساسية، من أبرزها:¹

1. قوة ووضوح السياستين

يُعد وضوح أهداف كل من السياسة النقدية والسياسة المالية ودقة أدواتهما أمراً ضرورياً لضمان التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية. فضعف إحدى السياستين يؤدي إلى زيادة الأعباء على السياسة الأخرى، في حين أن قوة كليتهما تساهم في تشكيل برنامج اقتصادي متكامل يعزز المصادقية ويحقق الأهداف المنشودة.

2. المشاركة المشتركة في صياغة وتنفيذ السياسات

يتطلب التنسيق الفعال وجود تعاون كامل بين السلطتين النقدية والمالية في صياغة السياسات وتنفيذها، مع متابعة آثارها وتحديد ردود الفعل المناسبة ضمن إطار موحد. وتبرز أهمية هذا الشرط خاصة في اقتصاديات الدول النامية الصغيرة والمنفتحة. وفي هذا السياق، توصلت دراسة أجراها فري Fry سنة 1997 على عدد من الدول النامية إلى وجود مؤشرات قوية على أهمية التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹ حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر (2000-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص ص 51. 52.

ومن خلال ذلك، يمكن القول إن تعارض السياسات النقدية والمالية يؤدي إلى ضعف مصداقيتها لدى الوحدات الاقتصادية، مما يستوجب على البنك المركزي والسلطات المالية العمل في إطار منسق ومتجانس لتحقيق الفعالية الاقتصادية.

خامسا: إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يتطلب التنسيق الفعال بين السياسة النقدية والسياسة المالية توفير مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنفيذية التي تحدد مسؤوليات كل من السلطتين النقدية والمالية، وتضمن انسجام قراراتهما. ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

1. تعزيز استقلالية البنك المركزي: تُعد استقلالية البنك المركزي عن الحكومة شرطاً أساسياً لتمكينه من إعداد وتنفيذ السياسة النقدية بكفاءة، خاصة فيما يتعلق بتحقيق استقرار الأسعار والتحكم في التضخم. غير أن هذه الاستقلالية لا تعني الانفصال التام عن الحكومة، بل توفير هامش يسمح له بممارسة مهامه بعيداً عن الضغوط السياسية.
2. الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي: يُعتبر تمويل عجز الموازنة عبر الاقتراض المباشر من البنك المركزي من العوامل التي قد تؤثر سلباً على التوازنات الاقتصادية، لذلك تسعى العديد من الدول إلى تقليص هذا النوع من التمويل من خلال وضع حدود للدين العام، والاعتماد على أدوات أخرى مثل السندات الحكومية.
3. تقليص عجز الموازنة العامة: يساهم التحكم في عجز الموازنة في تعزيز التنسيق بين السياستين، إذ يؤدي الانضباط المالي إلى تقليل الضغوط على البنك المركزي، ويساعد على تحقيق التوازن المالي والاقتصادي.
4. إنشاء لجان للتنسيق المشترك: تعتمد العديد من الدول على لجان رسمية أو غير رسمية تضم ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي، تتولى مناقشة قضايا السيولة، وإدارة الدين العام، وتطوير الأسواق المالية، بما يعزز التنسيق بين السياستين. وبصفة عامة، فإن استقلالية البنك المركزي وحدها لا تكفي، بل ينبغي أن يصاحبها تعاون مستمر بين السلطتين النقدية والمالية في مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات الاقتصادية، بهدف تجنب تعارض الأهداف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

¹ بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والصياغة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 أفاج 2009، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2010/2009، ص ص 135، 136.

المبحث الثالث: أسس النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له

يعد النمو الاقتصادي من أبرز الأهداف التي تسعى إليها الدول لتحقيق التقدم والرفاه، لما له من دور أساسي في تحسين مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج. ويعكس النمو قدرة الاقتصاد على التوسع المستمر في إنتاج السلع والخدمات عبر الزمن. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة أسس النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى مفهومه وعلاقته بالتنمية الاقتصادية وخصائصه، ثم عرض محدداته ومؤشراته، وأخيراً استعراض أهم النظريات التي فسّرت ظاهرة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي مفهوماً أساسياً في التحليل الاقتصادي، إذ يستخدم لقياس مدى تطور الاقتصاد وتحسن أدائه عبر الزمن. ولتحديد هذا المفهوم بدقة، لا بد من التطرق إلى تعريفه وبيان أهم المؤشرات المعتمدة في قياسه.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

حظي مفهوم النمو الاقتصادي باهتمام واسع، حيث قدم له الاقتصاديون عدة تعريفات، من بينها:

عرف الاقتصادي جون ريفوار **Jean Rivoire** النمو الاقتصادي بأنه: "التحول التدريجي لاقتصاد ما نحو التقدم وزيادة الإنتاج، شرط أن يسير الاقتصاد نحو النمو والزيادة".¹ وعرف أيضاً بأنه: "ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية".² وفي تعريف آخره: "الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما".³ أما جوزيف شومبيتر **Joseph Shumpeter** فعرف النمو الاقتصادي بـ: "التغير البطيء على المدى الطويل والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل الادخار".⁴

¹Jean Rivoire, *L'économie de marché, Que sais-je ?*, editions Dahleb, Alger, 1994, p79.

²محمود علي الشرقاوي، *النمو الاقتصادي وتحديات الواقع*، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص46.

³Abdeljabbar Bsais, *Modeles de croissance exogene*, Center de Publication Universitaire, Tunis, 2007, p 2.

⁴عبد الله الصعيدي، *مبادئ علم الاقتصاد*، مطابع البيان التجارية، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص 281.

النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط.¹

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للنمو الاقتصادي، يختلفان من حيث تأثيرهما على مستوى معيشة الأفراد، وهما:²

1. النمو الشامل: يقصد بالنمو الشامل ذلك النوع من النمو الذي يتمثل في زيادة الناتج القومي الحقيقي (أي الناتج المحلي الإجمالي محسوباً بالأسعار الثابتة لإزالة أثر التضخم)، دون أن يصاحب هذه الزيادة تحسن في نصيب الفرد من هذا الناتج. ويحدث ذلك عندما يتساوى معدل نمو الناتج القومي مع معدل نمو السكان، بحيث تزداد الموارد الاقتصادية بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان.

وبعبارة أخرى، فإن هذا النوع من النمو يعكس توسعاً في حجم الاقتصاد الكلي، لكنه لا يترجم بالضرورة إلى تحسن في مستوى معيشة الأفراد، إذ يبقى متوسط الدخل الفردي ثابتاً. لذلك ينظر إلى النمو الشامل على أنه نمو كمي يركز على زيادة الإنتاج الإجمالي دون الاهتمام بكيفية توزيعه أو انعكاسه على رفاهية المجتمع.

2. النمو الكثيف: أما النمو الكثيف فيعد أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يرتبط بتحسين مستوى معيشة الأفراد. ويتحقق هذا النوع عندما يفوق معدل نمو الإنتاج من السلع والخدمات معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج الحقيقي المؤشر الأساسي لهذا النوع من النمو، إذ يعكس القدرة الفعلية للأفراد على الاستهلاك والتمتع بالسلع والخدمات. فعندما يرتفع هذا النصيب، يدل ذلك على تحسن في مستوى المعيشة وارتفاع في الرفاه الاقتصادي.

وفي المقابل، إذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الإنتاج، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهو ما يعكس تدهوراً في الوضع الاقتصادي والمعيشي، حتى وإن كان هناك نمو في الناتج الإجمالي.

¹Eric Bousserelle, *Dynamique économique - Croissance, crises, cycles*, Gualino éditeur, paris, 2004, P 30

²جيمس جوارتيني، ريتجارد استروب، *الاقتصاد الكلي*، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999، ص 581.

وعليه، فإن النمو الكثيف يمثل النمو الحقيقي المرغوب، لأنه لا يقتصر على زيادة الإنتاج فحسب، بل يضمن أيضا توزيع ثمار هذا النمو بشكل ينعكس إيجابا على حياة الأفراد.

ثالثا: خصائص النمو الاقتصادي

ترتبط خصائص النمو الاقتصادي بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يحدث فيها، وقد حدد الاقتصادي **Simon Kuznets**، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971، مجموعة من الخصائص الأساسية للنمو الاقتصادي، خاصة في الدول المتقدمة، والتي يمكن عرضها فيما يلي:¹

1. ارتفاع معدلات نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني: شهدت الدول المتقدمة منذ الثورة الصناعية نمواً مستمراً في الناتج القومي الحقيقي ونصيب الفرد منه، بالتوازي مع تزايد عدد السكان. وقد تضاعف الناتج عدة مرات مقارنة بما قبل الثورة الصناعية، مما يعكس تحسناً واضحاً في مستويات المعيشة. ويظهر ذلك وجود علاقة وثيقة بين التوسع الاقتصادي والنمو الديمغرافي في هذه الدول.
2. ارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج: تعد زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من أبرز خصائص النمو الاقتصادي، إذ تعكس كفاءة استخدام العمل ورأس المال. وتشير الدراسات إلى أن معظم نمو الدول المتقدمة يرجع إلى تحسن الإنتاجية، بفضل التقدم التكنولوجي وتطوير المهارات وأساليب الإنتاج، وليس فقط إلى زيادة المدخلات.
3. التحول الهيكلي للاقتصاد: يرتبط النمو الاقتصادي بحدوث تحولات هيكلية في بنية الاقتصاد، تتمثل في الانتقال التدريجي من القطاع الزراعي إلى الصناعي ثم إلى قطاع الخدمات. كما يترافق ذلك مع تغير طبيعة المؤسسات من وحدات صغيرة وأسرية إلى شركات كبيرة ووطنية ومتعددة الجنسيات. ويصاحب هذا التحول انتقال العمالة من الريف إلى المدن ومن الزراعة إلى الصناعة والخدمات، مما يعكس تطوراً وتنوعاً في هيكل الاقتصاد.
4. التحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية: لا يقتصر النمو الاقتصادي على الجانب المادي فقط، بل يرافقه تغير في القيم والمؤسسات والأنماط الفكرية داخل المجتمع فيما يُعرف بعملية التحديث. ويظهر ذلك في تبني التفكير العلمي والتكنولوجي وتطوير أساليب الإنتاج والعمل، إضافة إلى استخدام التخطيط الاقتصادي كوسيلة لدعم التنمية. كما يشمل تحسين العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق في

¹ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية - دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص ص 10-12.

توزيع الدخل، إلى جانب تعزيز كفاءة المؤسسات وترسيخ قيم مثل الانضباط والابتكار والعمل الجماعي.

5. **التوسع في العلاقات الاقتصادية الدولية:** تظهر تجربة الدول المتقدمة اتجاهاً نحو التوسع خارج حدودها الوطنية، من خلال الاستفادة من الموارد الأولية، والعمالة منخفضة التكلفة، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها. وقد ساهم تطور وسائل النقل والاتصال في تعزيز هذا التوجه، مما أدى إلى تعميق العولمة الاقتصادية. كما أسهم ذلك في زيادة النفوذ الاقتصادي والسياسي للدول المتقدمة على الدول النامية.

6. **محدودية انتشار النمو الاقتصادي:** على الرغم من النمو الكبير في الناتج العالمي خلال القرنين الماضيين، إلا أن توزيعه ظل غير متكافئ بين الدول. حيث تتركز الثروة والدخل في عدد محدود من الدول المتقدمة، بينما لا تستفيد العديد من الدول النامية بشكل كافٍ من هذا النمو. ويؤدي ذلك إلى اتساع الفجوة الاقتصادية واستمرار عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية.

رابعاً: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

قبل توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أولاً يتم تحديد المقصود بالتنمية الاقتصادية، إذ يعرف ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي، زيادة تراكمية وسريعة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على المواد الغير متجددة من النضوب".¹

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي حيث إن النمو يعد شرطاً ضرورياً لقيام التنمية إلا أن كليهما يرتبط بزيادة الناتج الوطني خلال فترة زمنية طويلة ومع ذلك يتضح وجود اختلاف جوهري بين المفهومين مما يستوجب عدم الخلط بينهما ويمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف كما يلي:

1. تعد التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من النمو الاقتصادي إذ إنها عملية متعددة الأبعاد تحدث تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية كما تساهم في تسريع النمو الاقتصادي وتقليل الفقر وتقليل مظاهر عدم المساواة إضافة إلى تحسين مستوى الرفاهية أما النمو الاقتصادي فهو الزيادة في الإنتاج والدخل الحقيقي عبر الزمن والتي لا تؤدي بالضرورة إلى

¹ ميشيل تودارود، التنمية الاقتصادية، ترجمة وتعريب (محمود حسن حسين، محمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، جدة، الرياض، 2006، ص 23.

تحقيق تنمية خاصة إذا صاحبها ارتفاع في الفقر أو تفاقم عدم العدالة وبالتالي فإن النمو يعد عنصر أساسي لتحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل لكنه غير كاف وحده لتحقيق التنمية

2. يركز النمو الاقتصادي على زيادة حجم الإنتاج والدخل دون الاهتمام بكيفية توزيع الثروة أو الفئات المستفيدة منها بينما تهتم التنمية الاقتصادية بتوزيع عادل للثروة يشمل مختلف شرائح المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة كما أن النمو قد يحدث تلقائياً دون تدخل الدولة في حين تتطلب التنمية الاقتصادية تدخل مخطط من الدولة لوضع سياسات تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي شامل وبذلك فإن النمو يهتم بالكم أي زيادة الإنتاج بينما تجمع التنمية بين الكم والكيف من خلال تحسين نوعية الإنتاج وبنية الاقتصاد.

3. يعني النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي للفرد أي أن هذه الزيادة لا تكون اسمية بل فعلية ولا تتحقق إلا إذا تجاوز معدل نمو الدخل معدل التضخم ويشترط أن يكون النمو مستمرا وغير مؤقت ناتجا عن تفاعل عوامل داخلية وخارجية تضمن استمراره أما التنمية الاقتصادية فهي تشمل تغييرات في هيكل الإنتاج وتوزيع الدخل إضافة إلى تحسين نوعية وكميات السلع والخدمات وهي عملية مقصودة تهدف إلى رفع الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني بما يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

4. النمو الاقتصادي قد يحدث بشكل تلقائي نتيجة تطور الاقتصاد عبر الزمن دون تدخل مباشر ويؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغييرات هيكلية مقصودة أما التنمية الاقتصادية فهي عملية إرادية مخططة تقودها الدولة لإحداث تحولات عميقة في هيكل الاقتصاد بهدف تسريع النمو وتحقيقه بشكل مستدام وزيادة الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان مع تحسين كفاءة الاقتصاد ورفع مستوى الإنتاج بما ينعكس إيجابا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

يتحدد النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الأساسية التي تتفاعل فيما بينها لتحديد قدرة الاقتصاد على تحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

¹ ميشيل تودارود، مرجع سابق، 2006، ص 23.

أولاً: عنصر العمل

يعد العمل أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، ويتمثل في مجموع القدرات البدنية والفكرية والمهارية التي يمتلكها الإنسان ويستخدمها في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية حاجاته. ويتأثر حجم هذا العنصر بعدد السكان النشيطين اقتصادياً، إضافة إلى عدد ساعات العمل التي يقدمها كل فرد. ولا يقتصر دور العمل على كميته فقط، بل يمتد ليشمل إنتاجيته، حيث تعد إنتاجية العمل مؤشراً مهماً يعبر عن كفاءة استخدام هذا العنصر، وتقاس بنسبة الإنتاج إلى عدد وحدات العمل المستخدمة. فكلما ارتفعت إنتاجية العامل، زاد حجم الإنتاج حتى مع ثبات عدد العمال أو ساعات العمل. ويرتبط ذلك بعوامل متعددة مثل مستوى التعليم، والتدريب، والخبرة، والصحة، مما يجعل الاستثمار في رأس المال البشري عنصراً حاسماً في تحقيق النمو.

ثانياً: عنصر رأس المال

يلعب رأس المال دوراً محورياً في دعم النمو الاقتصادي، إذ يشمل جميع الوسائل الإنتاجية المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل الآلات، والمعدات، والبنية التحتية. ويؤدي تزايد حجم رأس المال وتحسن نوعيته إلى رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وقد أكد AdamSmith على أهمية رأس المال، خاصة الآلات، في تعزيز تقسيم العمل، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو. فكلما توسعت الاستثمارات في رأس المال، سواء من حيث الكمية أو الجودة، زادت كفاءة الإنتاج وتحسنت قدرة الاقتصاد على التوسع.

ثالثاً: عنصر التقدم التقني

يعتبر التقدم التقني من أهم محددات النمو الاقتصادي وأكثرها تأثيراً، حيث يشير إلى إدخال أساليب جديدة أو محسنة في الإنتاج تتيح استخدام الموارد المتاحة بكفاءة أعلى. ولا يقتصر التقدم التقني على الآلات الحديثة، بل يشمل أيضاً تحسين طرق التنظيم والإدارة، وتطوير أساليب العمل. ويساهم التقدم التقني في زيادة الإنتاج دون الحاجة إلى زيادة مماثلة في عناصر الإنتاج الأخرى، كما يساعد على إنتاج سلع جديدة وتحسين جودة المنتجات القائمة. لذلك، يعد الابتكار والتطوير التكنولوجي من العوامل الحاسمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، خاصة في ظل المنافسة العالمية المتزايدة.¹

¹ زكراكي مونية، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -، 2017/2018، ص 21.

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي التغير الذي يطرأ على حجم النشاط الاقتصادي القومي، ولذلك فإن قياس هذا التغير يتم من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات التي تعكس هذا النشاط. وتعد هذه المقاييس في الغالب مقاييس بسيطة وليست مركبة، ويمكن عرضها فيما يلي:¹

أولاً: المقاييس النقدية للنمو

وهي المقاييس التي تعتمد على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تحويل السلع والخدمات المنتجة إلى قيم نقدية باستخدام العملات المتداولة. ورغم الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب، مثل احتمال سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم أو فروق أسعار الصرف بين العملات، إلا أنه يظل من أكثر الأساليب استخداماً لسهولة وإمكانية تحسين دقته عبر التعديلات الإحصائية. كما أن الاختلاف في الأساليب المحاسبية بين الدول دفع إلى السعي نحو توحيد النظم المحاسبية لتسهيل المقارنات الدولية. وتتدرج ضمن هذه المقاييس ما يلي:

1. **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** تعتمد على القيم النقدية السائدة في وقت القياس، وتستخدم عادة لقياس النمو خلال فترات قصيرة وعلى المستوى المحلي .
2. **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** تحتسب بعد استبعاد أثر التضخم، مما يجعلها أكثر دقة في التعبير عن التغير الحقيقي في الإنتاج أو الدخل .
3. **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** تستخدم في المقارنات الدولية، حيث تحول القيم إلى عملة موحدة (غالبا الدولار الأمريكي) بعد إزالة أثر التضخم، لتسهيل المقارنة بين الدول .

ثانياً: المقاييس العينية للنمو

نظرا لارتفاع معدلات النمو السكاني في العديد من الدول، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات تعكس نصيب الفرد من الناتج أو الدخل، لأنها تظهر العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني. كما تستخدم بعض المقاييس العينية خاصة في قطاع الخدمات، نظرا لصعوبة قياسها نقديا بدقة، مثل عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان أو نصيب الفرد من الطرق العامة.

¹ أحمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 117-119.

ثالثاً: مقياس تعادل القوة الشرائية

تعتمد المنظمات الدولية على قياس الناتج القومي بالدولار الأمريكي عند إجراء المقارنات بين الدول، ثم ترتب الدول وفقاً لهذا المعيار. إلا أن هذا الأسلوب يعاني من قصور، لأنه يتأثر بتقلبات أسعار الصرف ولا يعكس دائماً القوة الحقيقية للاقتصاد. لذلك تم تطوير مقياس تعادل القوة الشرائية، الذي يعتمد على القدرة الفعلية للعملة الوطنية داخل الدولة، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية معينة، مقارنة بنظيراتها في الدول الأخرى، وهو ما يوفر صورة أكثر دقة لمستوى المعيشة والقوة الاقتصادية الحقيقية.

وفي مرجع آخر، ينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره التغير الذي يطرأ على الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد عبر الزمن، ولذلك يمكن الاعتماد على مؤشرين أساسيين يعكسان هذا التغير بشكل أدق، وهي:¹

أولاً: الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

يقصد بالنمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الذي يحققه الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، غالباً ما تكون سنة. ويعتمد هذا المؤشر على قياس قيمة السلع والخدمات النهائية بالقيمة الحقيقية، أي بعد استبعاد أثر التضخم، مما يجعله أكثر دقة من القيم النقدية الجارية. فارتفاع الناتج القومي الحقيقي يدل على نمو الاقتصاد، بينما يشير انخفاضه إلى تراجع النشاط الاقتصادي، أما استقراره فيعني حالة من الثبات الاقتصادي .

ثانياً: متوسط الدخل الحقيقي للفرد (PerCapitaIncome)

يعبر هذا المؤشر عن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويستخدم لقياس مدى انعكاس النمو الاقتصادي على مستوى معيشة الأفراد. وتبرز أهميته في أن زيادة الناتج القومي لا تعني بالضرورة تحسن مستوى معيشة السكان، فقد يرتفع الناتج القومي بمعدل أقل من معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، أو قد يتساوى المعدلان فيبقى الدخل الفردي ثابتاً. لذلك، فإن قياس النمو الحقيقي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التغير في متوسط دخل الفرد. وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر، إلا أن الناتج القومي الإجمالي يظل المقياس الأشمل للنشاط الاقتصادي الكلي، كما أن نموه غالباً ما يرتبط بزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

¹إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013، ص ص 58، 59.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي أحد أهم الظواهر التي شغلت الفكر الاقتصادي، حيث سعت مختلف المدارس إلى تفسير أسبابه ومحدداته من خلال نماذج ونظريات متعددة.

أولاً: النظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي

ظهرت النظريات الكلاسيكية لتقديم تفسيرات مبكرة لظاهرة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه. وقد قدمت مجموعة من التحليلات التي ركزت على كيفية تحقيق النمو واستمراره، ومن أبرز هذه النظريات:

01. نظرية AdamSmith

تعد افكار ادم سميث نقطة الانطلاق في التحليل الاقتصادي المنظم، خاصة فيما يتعلق بتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي، حيث سعى الى فهم كيفية تحقق النمو والعوامل التي تدفعه او تعيقه، وركز بشكل اساسي على ان العمل هو المصدر الحقيقي لثروة الامم، وان زيادة الانتاجية هي المفتاح الاساسي لتحقيق هذا النمو. اذ يرى سميث ان تقسيم العمل يمثل الالية الجوهرية لرفع الانتاجية، حيث يؤدي الى تخصص الافراد في مهام محددة، مما ينعكس ايجابا على الكفاءة والانتاج.

يرى آدم سميث أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية من خلال رفع مهارة العامل، وتشجيع الابتكار، وتقليل الوقت الضائع بين المهام، مما يرفع كفاءة الإنتاج. كما أكد على أهمية التراكم الرأسمالي، إذ إن زيادة الادخار توفر موارد أكبر للاستثمار، مما يدعم النمو.

كما أن توسع حجم السوق يعد عاملاً أساسياً في تعميق تقسيم العمل، إذ يؤدي اتساع السوق إلى زيادة فرص التخصص ورفع حجم الإنتاج. ويتحقق ذلك من خلال تطور وسائل النقل والاتصال، وتوسيع التجارة الخارجية، واعتماد حرية التجارة بما يساهم في رفع الكفاءة الاقتصادية وتخصيص أفضل للموارد. ويعتبر سميث أيضاً أن النمو الاقتصادي عملية تراكمية تدريجية تقوم على تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية. غير أنه أشار إلى وجود حدود لهذا النمو تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية، خاصة الأرض، مما قد يؤدي مع تزايد السكان إلى تباطؤ النمو أو استقراره في المدى الطويل.¹

¹مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 56، 58.

02. نظرية David Ricardo

يُعد ديفيد ريكاردو من أبرز الاقتصاديين الكلاسيك، حيث ركز في تحليله للنمو الاقتصادي على دور الزراعة وندرة الأرض باعتبارها عاملاً أساسياً في تحديد مسار النمو. وقسم المجتمع إلى رأسماليين وعمال وملاك أراضٍ، ولكل فئة دور في الإنتاج وتوزيع الدخل. واتفق مع آدم سميث على أن النمو يعتمد على تراكم رأس المال المرتبط بالأرباح، فارتفاع الأرباح يزيد الاستثمار والإنتاج ويؤدي إلى تحسن الأجور ونمو السكان. لكن هذا التوسع يضغط على الموارد الزراعية المحدودة ويؤدي إلى قانون تناقص الغلة، مما يرفع تكاليف الإنتاج وأسعار الغذاء ويزيد الربح على حساب أرباح الرأسماليين، فيؤدي تدريجياً إلى تباطؤ النمو. كما طرح قانون الأجور الحديدية الذي يفيد بأن الأجور تميل على المدى الطويل إلى مستوى الكفاف بسبب زيادة السكان. وبهذا يرى ريكاردو أن الاقتصاد يتجه نحو حالة من الركود مع مرور الزمن، حيث يصبح النمو محكوماً بصراع بين التقدم التقني والنمو السكاني. وعلى الصعيد الدولي، قدم نظرية الميزة النسبية التي تدعو إلى تخصص الدول في إنتاج السلع الأقل تكلفة نسبياً وتبادلها، مما يرفع الكفاءة ويعزز النمو الاقتصادي العالمي.¹

03. نظرية Thomas Malthus

تُعد أفكار توماس مالتوس من أبرز المحاولات المبكرة لشرح العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية، حيث أكد أن النمو السكاني يؤثر بشكل مباشر على الطلب الكلي وعلى مسار النمو الاقتصادي. فزيادة السكان يجب أن تتناسب مع القدرة الإنتاجية، وإلا فإن اختلال التوازن يؤدي إلى انخفاض الأرباح وتراجع الاستثمار. كما رأى أن زيادة الادخار غير المصحوب بإنفاق كافٍ قد يضعف الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والأرباح وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي. وفي تحليله السكاني، افترض مالتوس أن السكان يتزايدون بسرعة هندسية، بينما ينمو إنتاج الغذاء ببطء حسابي، مما يسبب ضغطاً على الموارد ويؤدي إلى أزمات مثل المجاعات وارتفاع الوفيات لإعادة التوازن. كما أشار إلى أن أي تحسن اقتصادي قد يؤدي لاحقاً إلى زيادة سكانية تعيد الضغط على الموارد وتخفف مستوى المعيشة نحو حد الكفاف.

¹ عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، جامعة الإسكندرية، 2021، ص ص 07، 08.

ورغم الطابع التشاؤمي لهذه النظرية، فإن التطور التكنولوجي وتنظيم الأسرة قللاً من حدتها، لكنها لا تزال مهمة في تفسير مشكلات الضغط السكاني في بعض الدول النامية.¹

04. نظرية KarlMarx

يقدم كارل ماركس تحليلاً للنمو الاقتصادي انطلاقاً من دراسة النظام الرأسمالي، معتبراً إياه مرحلة تاريخية مؤقتة ستنتهي بالانتقال إلى الاشتراكية. وركز على آليات الإنتاج والتراكم داخل هذا النظام لتفسير تطوره ومآله.

وتقوم نظريته على أن قيمة السلع تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وأن أرباح الرأسماليين تمثل "فائض القيمة" الناتج عن استغلال عمل العمال، حيث يحصل العامل على أجر عند مستوى الكفاف بينما يستحوذ الرأسمالي على الفائض.

ويرى ماركس أن هذا الفائض هو مصدر تراكم رأس المال، مما يدفع إلى التوسع في الإنتاج واعتماد التكنولوجيا، ويؤدي إلى سيطرة المشروعات الكبيرة وخروج الصغيرة من السوق، وبالتالي تركيز رأس المال وازدياد التفاوت الطبقي وظهور البطالة.

ومع اشتداد هذه التناقضات الداخلية، يتوقع ماركس أن يؤدي ذلك في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي وانتقاله إلى النظام الاشتراكي.

لكن هذه النظرية تعرضت لانتقادات، أبرزها إهمال دور الطلب في تحديد الأسعار، وعدم تحقق توقع انخفاض الأجور، حيث شهدت الدول الرأسمالية ارتفاعاً في مستويات الأجور مع استمرار تحقيق الأرباح.²

ثانياً: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي

مع تطور الفكر الاقتصادي وظهور تحولات عميقة في بنية الاقتصاد العالمي، برزت الحاجة إلى نظريات أكثر شمولاً لتفسير النمو الاقتصادي تتجاوز التفسيرات التقليدية. وفي هذا السياق، ظهرت النظريات الحديثة التي ركزت على دور التكنولوجيا ورأس المال البشري والمعرفة كعوامل أساسية لتحقيق النمو المستدام. ومن أبرز هذه النظريات:

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 48.

² عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 32.

01. نموذج Robert Solow

يعد روبرت سولو من أبرز رواد نظرية النمو الحديثة، وقد قدّم نموذجاً تفسيرياً يركز على أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على الادخار والاستثمار، بل يرتبط أساساً بالتقدم التكنولوجي، وهو العامل الحاسم في النمو طويل الأجل.

جاء نموذج سولو لتجاوز قصور نماذج هارود-دومار، موضحاً أن زيادة الادخار ترفع الناتج في المدى القصير فقط، لكنها لا تؤثر بشكل دائم على معدل النمو، الذي يتحدد بالتكنولوجيا. ويفترض النموذج اقتصاداً قائماً على المنافسة الكاملة، ومرونة الأسعار والأجور، وتساوي الادخار مع الاستثمار، مع اعتماد دالة إنتاج تعتمد على العمل ورأس المال وفق شكل كوب-دوغلاس، مع تناقص الإنتاجية الحدية.

كما يركز على ديناميكية تراكم رأس المال للفرد، حيث يتحقق التوازن عندما يتساوى الاستثمار مع ما يلزم لتعويض الاهتلاك ونمو السكان، ليصل الاقتصاد إلى حالة استقرار (steady state) يستقر فيها نصيب الفرد من الإنتاج.

وفي هذه الحالة، يؤدي انخفاض رأس المال عن مستوى التوازن إلى زيادته، بينما يؤدي ارتفاعه إلى تناقصه تدريجياً حتى يعود إلى نقطة الاستقرار.¹

ورغم الأهمية الكبيرة لهذا النموذج، فقد تعرض لعدة انتقادات، من أبرزها اعتباره التقدم التكنولوجي عاملاً خارجياً لا يفسر من داخل النموذج، إضافة إلى افتراضاته المبسطة مثل المنافسة التامة والاقتصاد المغلق، وهي فرضيات قد لا تعكس الواقع خاصة في الدول النامية. ومع ذلك، يبقى نموذج سولو من أهم النماذج التي أسست لنظرية النمو الاقتصادي الحديثة.²

02. نموذج Evsey Domar-Roy Harrod

يعد نموذج هارود-دومار امتداداً ديناميكياً للتحليل الكينزي، حيث يفسر النمو الاقتصادي من خلال الدور الحاسم للاستثمار في تحقيق التوازن بين العرض والطلب. فالإنتاج لا يرتفع فقط عبر زيادة

¹ بوقفطان سمية، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-، 2023/2022، ص ص 135-138.

² إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 117.

الدخل، بل أيضاً من خلال توسع الطاقة الإنتاجية، مما يجعل الاستثمار المحرك الأساسي للنمو واستمرار التشغيل الكامل.

وقد طور كل من روي هارود وإيفسي دومار هذا النموذج بشكل مستقل، معتمدين على مبدأ تساوي الادخار مع الاستثمار ($S = I$) ، وأن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل، مع اعتبار أن الاستثمار يتأثر بتغيرات الدخل، مما يجعل النمو عملية ديناميكية تقوم على التفاعل بين الادخار والاستثمار.

وفي هذا الإطار، يميز هارود بين ثلاثة معدلات للنمو: الفعلي، والمضمون الذي يحقق الاستقرار، والطبيعي الذي يعبر عن أقصى نمو ممكن في ظل توفر عوامل الإنتاج والتقدم التقني. ومن خلال هذا التمييز، يفسر حالات عدم الاستقرار الاقتصادي الناتجة عن عدم التوافق بين هذه المعدلات، حيث يؤدي الاختلال إلى التضخم أو الركود أو الكساد.

أما دومار فقد ركز على تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والطاقة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار، معتبراً أن الاستثمار يخلق دخلاً جديداً ويزيد في الوقت نفسه القدرة الإنتاجية، وأن شرط التوازن يتمثل في العلاقة بين التغير في الدخل والاستثمار وإنتاجية رأس المال، مع افتراض ثبات الأسعار وغياب التأخر الزمني في القرارات الاقتصادية.

وبدمج تحليلي هارود ودومار، يتضح أن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب توازناً دقيقاً بين الادخار والاستثمار من جهة، وبين نمو الطلب ونمو القدرة الإنتاجية من جهة أخرى، حيث يؤدي أي اختلال في هذا التوازن إلى عدم استقرار اقتصادي.¹

03. نموذج Lucas (تراكم رأس المال البشري)

يعد نموذج لوكاس من أهم نماذج النمو الداخلي، حيث يفسر النمو الاقتصادي من داخل النظام الاقتصادي نفسه، بخلاف النماذج التقليدية التي اعتبرت التقدم التكنولوجي عاملاً خارجياً. ويركز لوكاس على رأس المال البشري باعتباره المحرك الأساسي للنمو طويل الأجل، من خلال التعليم والتكوين واكتساب المهارات.

¹ الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2018، ص ص 54، 57.

وينطلق النموذج من أن الأفراد يخصصون جزءاً من وقتهم للعمل وجزءاً آخر لاكتساب المعرفة، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري ورفع الإنتاجية بشكل مستمر. كما أن لهذا التراكم آثاراً خارجية إيجابية، حيث تنتقل المعرفة والخبرة بين الأفراد، فتزداد كفاءة الاقتصاد ككل.

ويؤكد لوكاس أن الفروقات في مستويات الدخل بين الدول تعود أساساً إلى اختلاف مستويات رأس المال البشري، حيث تحقق الدول التي تستثمر في التعليم والتدريب معدلات نمو أعلى، بينما تعاني الدول الأخرى من بطء النمو واتساع الفجوة التنموية.

كما يوضح النموذج أن هذه الفجوات تتعمق بفعل الآثار الخارجية وهجرة الكفاءات نحو الدول المتقدمة، إضافة إلى أن توزيع الوقت بين العمل والتعلم يؤثر على مسار النمو، إذ يساهم الاستثمار في التعليم ولو على حساب الإنتاج قصير الأجل في تحقيق نمو مستدام.

وبذلك، يخلص نموذج لوكاس إلى أن الاستثمار في الإنسان والمعرفة هو الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتفسير الفوارق التنموية بين الدول.¹

04. نموذج (AK) Sergio Rebelo

يختلف نموذج AK عن بعض النماذج الأخرى في أنه لا يعتمد على آثار خارجية أو وفورات غير مباشرة، بل ينظر إلى رأس المال بوصفه عنصراً شاملاً لكل أشكال الاستثمار المنتج. كما يفترض أن الفرد يوزع وقته بين العمل والإنتاج وتراكم رأس المال البشري ووقت الفراغ، بحيث يتم التوازن بين الإنتاج الحالي والاستثمار في القدرات المستقبلية.

ويقوم النموذج على دالة إنتاج تتميز بغلة ثابتة لرأس المال، حيث يؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة مماثلة في الناتج دون تناقص في الإنتاجية الحدية، وهو ما يميزه عن نموذج سولو. كما يفترض أن التوازن يتحقق عند تساوي الادخار مع صافي الاستثمار بعد خصم الاهتلاك.

وبناءً على ذلك، يعتمد النمو في هذا النموذج على معدل الادخار، ومستوى التكنولوجيا، ومعدل الاهتلاك، إضافة إلى السياسات الاقتصادية مثل الضرائب على الاستثمار. كما يخلص إلى أن نمو الناتج يتساوى مع نمو رأس المال، وأن نمو دخل الفرد يتأثر بنمو السكان، حيث قد يحد ارتفاعه من تحسين مستوى المعيشة.

¹ عبد الله الحرثي حميد، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من إنتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التنفيع في آفاق 2025)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2013/2014، ص ص 41-44.

وفي النهاية، يبرز نموذج AK أن النمو الاقتصادي يمكن أن يستمر بشكل دائم دون الحاجة إلى تقدم تكنولوجي خارجي، ما دام هناك تراكم مستمر في رأس المال، مما يؤكد أهمية السياسات الاقتصادية في التأثير على النمو طويل الأجل¹.

¹الوليد قسوم ميساوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 74، 75.

خلاصة الفصل

تعد السياسة المالية والسياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو من خلال التأثير في الطلب الكلي وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو التوازن. حيث تعتمد السياسة المالية على أدوات مثل الإنفاق العام والضرائب للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، في حين تركز السياسة النقدية على إدارة عرض النقود وأسعار الفائدة بهدف التحكم في السيولة، والحد من التضخم، وتحفيز النمو.

كما يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، لارتباطه بتحسين الإنتاج والدخل ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي، ويتم قياسه عبر مجموعة من المؤشرات التي تعكس تطور الأداء الاقتصادي. وقد ساهمت النظريات الاقتصادية، التقليدية والحديثة، في تفسير مصادر النمو، مع اختلافها في تحديد العوامل المؤثرة فيه بين رأس المال والعمل والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يبرز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية كعنصر أساسي لضمان فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية، حيث يساعد على تقادي التعارض بينها وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما تؤكد النماذج النظرية الحديثة، مثل نموذج سانت لويس، على أهمية تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو في إطار متكامل لفهم ديناميكية الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة حسب

نموذج سانت لوييس

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية للسياسة النقدية والسياسة المالية وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، يهدف هذا الفصل إلى دراسة الأثر القياسي لهاتين السياستين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2025، بالاعتماد على نموذج سانت لويس باعتباره من أهم النماذج المستخدمة في تحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على النشاط الاقتصادي.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، وما رافقها من تغيرات في معدلات التضخم وأسعار الفائدة والإنفاق الحكومي، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي أثرت على فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار ودعم النمو. كما تسعى الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة على المدى القصير والطويل.

واعتمد هذا الفصل على المنهج القياسي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة، من خلال تحديد النموذج المناسب واختيار المتغيرات، ثم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قبل الانتقال إلى تقدير نموذج سانت لويس وتحليل النتائج وتفسيرها اقتصادياً وقياسياً. وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: تطور السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر
- المبحث الثاني: المنهجية القياسية للدراسة
- المبحث الثالث: الدراسة القياسية مع تحليل النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: تطور السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة تحولات اقتصادية عكست طبيعة التوجهات السياسية والظروف الداخلية والخارجية التي مرت بها البلاد. وقد ارتبط تطور النمو الاقتصادي بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية المعتمدة، سواء في مرحلة الاقتصاد الموجه أو خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق، إضافة إلى تأثير تقلبات أسعار النفط باعتباره المورد الأساسي للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تحليل أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2025

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2025 تحولات عميقة نتيجة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتأثره بالتقلبات الحادة في أسعار النفط، إضافة إلى الأزمات المالية العالمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي. وقد لعبت كل من السياسة المالية والسياسة النقدية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، التحكم في التضخم، تمويل التنمية، ودعم النمو الاقتصادي¹.

أولاً: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2025)

سيتم عرض وتحليل أداء السياسة المالية في الجزائر من خلال التركيز على النفقات والإيرادات والموازنة العامة كما يلي:

يوضح الجدول التالي تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)

جدول رقم 01 : تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2025)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز
1990	136.50	88.80	47.70
1991	212.10	153.80	58.30
1992	420.10	276.10	144.00
1993	476.60	291.40	185.20
1994	566.30	330.40	235.90
1995	759.60	473.70	285.90
1996	724.60	550.60	174.00
1997	845.10	643.50	201.60
1998	876.00	664.10	211.90
1999	961.70	774.70	187.00
2000	1178.10	856.20	321.90
2001	1321.00	963.60	357.40
2002	1550.60	1097.60	452.90
2003	1752.70	1199.00	553.70
2004	1891.80	1251.10	640.70

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (1990-2025)، الجزائر، متاح على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/> (Accessed: 07 Mai 2026).

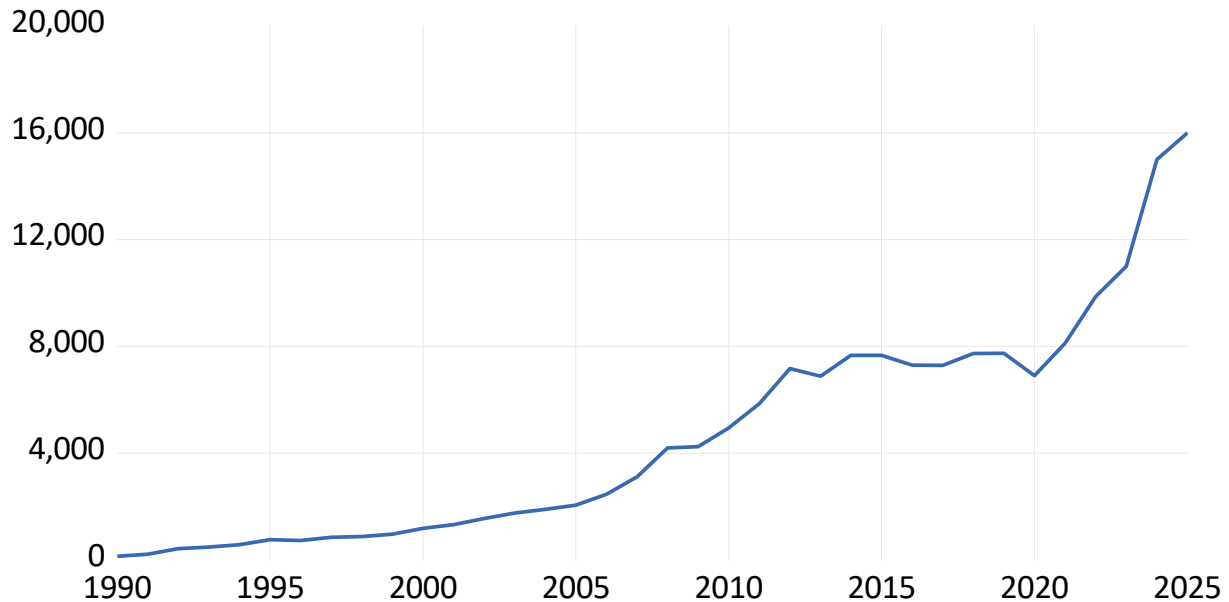
806.90	1245.10	2052.00	2005
1015.10	1437.90	2453.00	2006
1434.60	1673.90	3108.50	2007
1973.30	2217.70	4191.00	2008
1946.30	2300.00	4246.30	2009
1807.86	2659.07	4944.66	2010
1947.36	3879.20	5853.56	2011
2233.96	4935.93	7169.89	2012
2544.21	4335.61	6879.82	2013
2941.71	4714.45	7656.16	2014
3039.32	4617.01	7656.33	2015
2711.93	4585.56	7297.49	2016
2605.45	4677.18	7282.63	2017
2918.38	4813.68	7732.07	2018
2846.11	4895.24	7741.34	2019
1893.54	5009.35	6902.88	2020
2798.52	5314.51	8113.03	2021
3546.90	6311.53	9858.43	2022
5500.00	10592.00	11000.00	2023
6000.00	11000.00	15000.00	2024
7000.00	12000.00	16000.00	2025

المصدر: نشریات بنك الجزائر

الشكل رقم 01 : تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2025)

الوحدة: مليار دج

G



المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

شهدت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 تطورات مهمة

تأثرت بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي عرفت البلاد. ففي المرحلة الممتدة بين 1990

و1994 عرفت نفقات التسيير والتجهيز ارتفاعاً ملحوظاً ومستمراً، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، إضافة إلى التوسع في الإنفاق العمومي لدعم مختلف القطاعات. وقبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، اتسمت السياسة الإنفاقية بتدخل واسع للدولة من خلال دعم السلع والخدمات الأساسية وتقديم الإعانات الاجتماعية لبعض الفئات، فضلاً عن ارتفاع النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها البلاد آنذاك، إلى جانب زيادة الإنفاق الاستثماري بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعود تزايد النفقات العامة خلال هذه المرحلة أساساً إلى ارتفاع تكلفة دعم المواد الاستهلاكية نتيجة تخفيض قيمة العملة الوطنية، إضافة إلى إطلاق برنامج لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والقطاع المالي بدعم من البنك الدولي، فضلاً عن التوسع في الإنفاق الأمني والعسكري¹.

أما خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999، فقد اتجهت الجزائر إلى تبني سياسة مالية جديدة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، حيث ركزت إصلاحات السياسة الإنفاقية على ترشيد النفقات العمومية وتقليص عجز الخزينة. وتمثلت هذه الإصلاحات في اعتماد سياسة دخل متشددة من خلال تقليص أجور موظفي القطاع العام والحد من التوظيف الحكومي، إضافة إلى رفع الدعم عن بعض المواد الغذائية الأساسية. كما تم إخضاع النفقات العمومية لعمليات تقييم ومراجعة بالتعاون مع البنك الدولي ابتداءً من سنة 1996، وهو ما ساهم في تقليص العجز الكلي للخزينة من 8.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى حوالي 2.4% سنة 1997².

وفيما يتعلق بالفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، فقد شهدت السياسة الإنفاقية توسعاً كبيراً في حجم النفقات العامة، مستفيدة من التحسن الملحوظ في الوضعية المالية للدولة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط. وقد تبنت الحكومة خلال هذه المرحلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خُصصت له اعتمادات مالية ضخمة قُدرت بحوالي 525 مليار دينار جزائري، وركز على تنشيط النشاطات الإنتاجية، خاصة في القطاع الفلاحي، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، إلى جانب تحقيق التنمية الجهوية من خلال دعم المناطق الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (1990-2025)، الجزائر، متاح على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/> (Accessed: 08 Mai 2026).

² بنك الجزائر، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (1990-2025)، الجزائر، متاح على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/> (Accessed: 08 Mai 2026).

كما ارتفعت النفقات العمومية بصورة أكبر بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، حيث وُجّهت مبالغ معتبرة لدعم القطاعات الحيوية، خاصة قطاعي الفلاحة والري، إضافة إلى استكمال المشاريع الكبرى التي كانت قيد الإنجاز، مثل مشروع الطريق السيار شرق-غرب ومترو الجزائر. وشملت الزيادة في الإنفاق كذلك رفع الأجور والمنح الموجهة للمجاهدين والعاملين في الإدارات العمومية.

وتواصل ارتفاع النفقات العامة مع إطلاق البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010-2014)، الذي خصصت له الدولة ميزانية ضخمة هدفت إلى استكمال مشاريع البنية التحتية الكبرى، خاصة في مجالات النقل والسكك الحديدية والموارد المائية، إلى جانب إطلاق مشاريع جديدة تهدف إلى تحسين التنمية البشرية والمحلية، وتطوير اقتصاد المعرفة، ودعم البحث العلمي، وتعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل المنظومة التعليمية والمرافق العمومية.

كما تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025 بعدة خصائص فرضتها التحولات الاقتصادية الداخلية والتقلبات الخارجية، خاصة تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، ثم تداعيات جائحة كوفيد-19، إضافة إلى محاولات الدولة تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي.

ومع تراجع الإيرادات النفطية، اتجهت الدولة إلى اعتماد سياسة تقشفية نسبياً تهدف إلى التحكم في النفقات العمومية، حيث تم تقليص بعض نفقات التجهيز وتأجيل أو تجميد عدد من المشاريع الاستثمارية وتخفيض واردات بعض السلع والخدمات .

وقد هدفت هذه الإجراءات إلى الحد من عجز الميزانية والحفاظ على التوازنات المالية للدولة. ومن أبرز خصائص السياسة الإنفاقية خلال هذه المرحلة لجوء الدولة سنة 2017 إلى التمويل غير التقليدي، من خلال السماح للخزينة العمومية بالاقتراض المباشر من بنك الجزائر لتمويل العجز وتسديد الديون الداخلية. وقد ساهم هذا الإجراء في استمرار تمويل النفقات العمومية، لكنه أدى في المقابل إلى ارتفاع الكتلة النقدية وزيادة الضغوط التضخمية.

كما تأثرت السياسة الإنفاقية بشكل كبير بالأزمات العالمية، خاصة أزمة انهيار أسعار النفط وجائحة كوفيد-19، حيث اضطرت الدولة إلى زيادة النفقات الصحية والاجتماعية لدعم القطاع الصحي ومساعدة المؤسسات والأسر المتضررة، مما أدى إلى اتساع عجز الميزانية وارتفاع الضغوط على الخزينة العمومية.

شهدت هذه الفترة بداية التفكير في إصلاح سياسة الدعم بهدف توجيهه إلى الفئات المستحقة وتقليل العبء على الميزانية العامة، مع الحفاظ على البعد الاجتماعي للدولة. يمكن القول إن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025) اتسمت بمحاولة التوفيق بين ترشيد الإنفاق والحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة، في ظل تراجع الموارد النفطية والتحديات الاقتصادية المختلفة. ورغم الجهود المبذولة لدعم الاستثمار وتنويع الاقتصاد، إلا أن فعالية هذه السياسة بقيت مرتبطة بمدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات¹.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2025)

يوضح الجدول التالي تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)

جدول رقم 02: تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2025)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات
1990	160.20
1991	272.40
1992	316.80
1993	320.10
1994	434.20
1995	600.90
1996	824.80
1997	926.70
1998	774.60
1999	950.50
2000	1138.90
2001	1505.50
2002	1603.20
2003	1974.50
2004	2229.70
2005	3082.80
2006	3639.90
2007	3687.80
2008	5111.00
2009	3676.00
2010	4393.00
2011	5790.10
2012	6411.30
2013	5940.90
2014	5738.40
2015	5103.10
2016	5042.20

¹ نشرات بنك الجزائر والإحصائيات الرسمية لوزارة المالية، متاح على الرابط:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-01-05-16-21-52/594-2021-01-06-10-14-8> (Accessed: 10 Mai 2026).

6047.90	2017
6826.90	2018
6601.60	2019
5640.90	2020
6586.60	2021
9467.30	2022
10735.15	2023
8302.41	2024
8523.00	2025

المصدر: نشریات بنك الجزائر

عرفت الإيرادات العمومية خلال هذه الفترة (1990-1999) نموا ملحوظا نتيجة الإصلاحات والتعديلات التي أدخلتها الجزائر على نظامها الضريبي، ومن أبرزها:

رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%.

إدراج ضريبة القيمة المضافة سنة 1994 بأربعة معدلات تتراوح بين 0% و14%، مما ساهم في توسيع الوعاء الضريبي .

إعادة تنظيم معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات سنة 1994 بهدف تخفيف الضغط الجبائي، حيث تم تقليص معدل ضريبة الشركات من 42% إلى 38%، وخفض الحد الأقصى للضريبة على دخل الأفراد من 70% إلى 50%.

تقليص الإعفاءات المرتبطة بضريبة القيمة المضافة ورفع معدلاتها .

تعديل نظام الضريبة على القيمة المضافة سنة 1995 بإلغاء النظام السابق وتحديد معدل أقصى قدره 21%، مع توسيع نطاق تطبيقها ليشمل قطاعات مثل البنوك والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية .

إعادة هيكلة الرسوم الجمركية خلال سنتي 1996 و1997 عبر تقليص عدد الشرائح إلى خمس، تتراوح بين 0% و40%.

كما تميزت هذه الفترة بتقلبات في الإيرادات البترولية، حيث ارتفعت سنة 1992 نتيجة تحسن أسعار النفط عالميا، ثم انخفضت سنة 1993 بسبب تراجع الأسعار، قبل أن تعود للارتفاع ابتداء من سنة 1994.

تميزت الفترة (2000-2014) بارتفاع النفقات العمومية نتيجة إطلاق الدولة الجزائرية لبرامج تنمية كبرى ابتداء من سنة 2001، مما استدعى اعتماد إصلاحات ضريبية متواصلة سنويا لزيادة الإيرادات الجبائية. وقد سجلت الإيرادات غير البترولية نموا ملحوظا بفضل:

تحسين إدارة الجباية وتعزيز آليات مكافحة الغش والتهرب الضريبي، حيث كانت أهم الزيادات في ضرائب الدخل والأرباح، إضافة إلى الضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية .

إدخال تعديلات متتالية من خلال قوانين المالية السنوية، حيث تضمنت: قانون المالية 2001 (33 إجراء)، 2002 (32 إجراء)، 2003 (68 إجراء)، 2004 (24 إجراء)، 2005 (36 إجراء)، 2006 (32 إجراء)، 2007 (37 إجراء)، و2008 (20 إجراء)، شملت تعديلات وإلغاءات وإضافات جبائية متعددة.¹

أما الإيرادات البترولية في هذه المرحلة، فقد سجلت ارتفاعا خلال السنوات الأولى من العقد الثالث للألفية الجديدة، خاصة بين 2010 و2012، نتيجة تحسن أسعار النفط عالميا وزيادة الطلب عليه، مما ساهم في رفع الإيرادات الإجمالية للدولة. في المقابل، عرفت سنة 2013 تراجعا في إيرادات الميزانية بسبب انخفاض العائدات الجبائية المرتبطة بالمحروقات.

كما تتميزت الإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025) بعدة خصائص أساسية، أبرزها استمرار الهيمنة الواضحة لإيرادات الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات، رغم الجهود المبذولة لتقليص هذا الاعتماد وتنويع مصادر الدخل العمومي. فقد عرفت هذه المرحلة تذبذبا في الإيرادات المرتبطة بالمحروقات نتيجة تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، خاصة بعد الانخفاض الحاد ابتداءً من سنة 2014، ثم التأثير بأزمة جائحة كوفيد-19 سنة 2020، قبل أن تشهد انتعاشا نسبيا مع تحسن الأسعار في السنوات اللاحقة. في المقابل، سعت الدولة إلى تعزيز الإيرادات الجبائية خارج المحروقات من خلال إصلاحات ضريبية متتالية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحسين آليات التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي، إضافة إلى تحديث الإدارة الجبائية واعتماد الرقمنة تدريجيا. كما اتسمت هذه الفترة بكثرة التعديلات في قوانين المالية بهدف دعم التوازنات المالية العمومية ومواجهة عجز الميزانية، إلى جانب توجه تدريجي نحو ترشيد النفقات وتحسين فعالية الإنفاق العام. ومع ذلك، بقيت مساهمة

¹ نشرات بنك الجزائر والإحصائيات الرسمية لوزارة المالية، متاح على الرابط:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-01-05-16-21-52/594-2021-01-06-10-14-8> (Accessed: 10 Mai 2026).

الضرائب غير البترولية محدودة نسبيا مقارنة بالإيرادات الكلية، مما يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة¹.

المطلب الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2025

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كإحدى السياسات الفعالة لإحداث النمو الاقتصادي، فالمرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، وقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2025)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقد الورقية	النقد الكتابية	أشباه النقود	M1	M2
1990	134.942	135.19	72.923	270.082	343.005
1991	157.200	167.79	90.280	324.990	415.270
1992	184.860	184.86	146.180	369.720	515.902
1993	211.310	235.59	180.520	446.900	627.427
1994	222.990	252.84	247.680	475.830	725.514
1995	249.770	269.33	280.460	519.100	799.562
1996	290.890	298.21	325.950	589.100	915.058
1997	337.630	333.94	409.950	671.570	1081.518
1998	390.400	435.95	766.100	826.400	1592.462
1999	440.000	465.18	884.200	905.200	1789.350
2000	484.500	563.70	974.300	1048.200	2022.500
2001	577.200	661.30	1235.00	1238.500	2473.500
2002	664.700	751.60	1485.20	1416.300	2901.500
2003	781.400	849.00	1724.00	1630.400	3354.400
2004	874.300	1291.30	1478.7	2165.600	3644.300
2005	921.000	1516.50	1632.90	2437.500	4070.400
2006	1081.400	2096.40	1649.80	3177.800	4827.600
2007	1284.500	2949.10	1761.00	4233.600	5994.600
2008	1540.000	3424.90	1991.00	4964.900	6955.900
2009	1829.400	3114.80	2228.9	4944.200	7173.100
2010	2098.600	3657.80	2524.30	5756.400	8280.700
2011	2571.500	4570.20	2787.50	7141.700	9929.200
2012	2952.300	4729.50	3331.50	7681.800	11013.300
2013	3204.000	5044.80	3691.70	8249.800	11941.500
2014	9603.000	5944.10	4087.70	9603.000	13686.700
2015	4108.100	5153.10	4443.30	9261.200	13704.500
2016	4497.200	4909.80	4409.30	9407.000	13816.300
2017	4716.900	5549.10	4708.51	10266.100	14974.600
2018	4926.800	6477.30	5232.60	11404.100	16636.600
2019	5437.600	5537.2	5531.43	10975.200	16506.600
2020	6138.300	5763.50	5757.80	11901.800	17659.600

¹ نشرات بنك الجزائر والإحصائيات الرسمية لوزارة المالية، متاح على الرابط:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-01-05-16-21-52/594-2021-01-06-10-14-8> (Accessed: 10 Mai 2026).

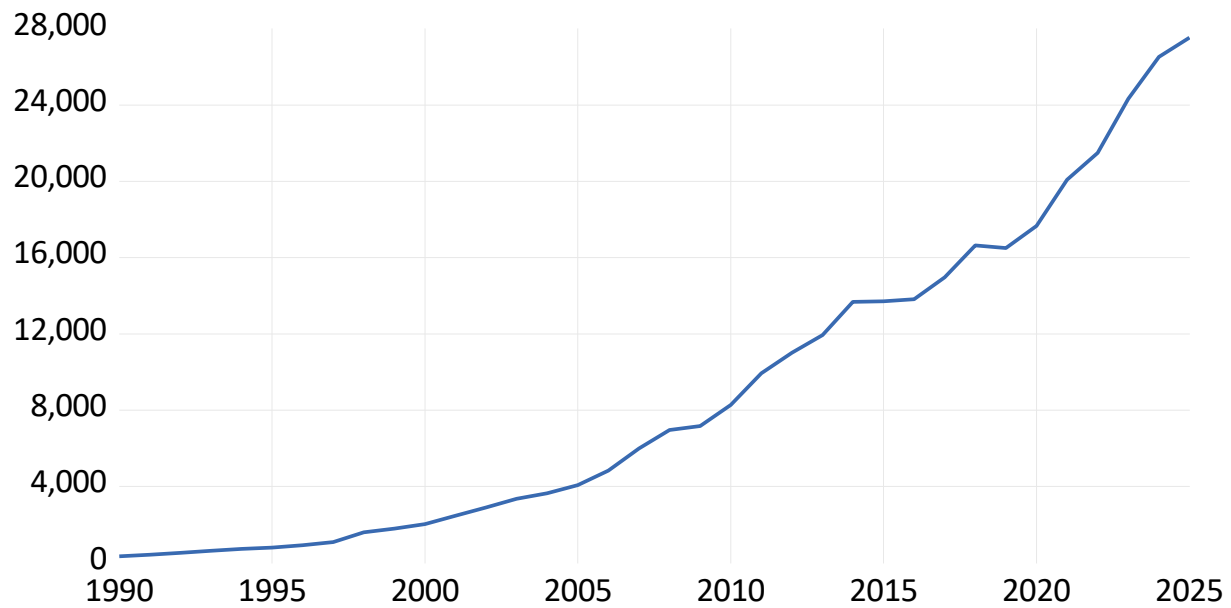
20087.500	13630.400	6463.20	6918.10	6712.300	2021
21488.200	15379.540	7584.93	7371.10	7124.300	2022
24330.810	16318.840	8012.03	8288.20	8030.750	2023
26528.940	17741.630	16926.86	8637.62	8289.94	2024
275390.00					2025

المصدر: نشریات بنك الجزائر

الشكل رقم 02: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2025)

الوحدة: مليار دج

M2



المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2025 تطورا معقدا ومتدرجا يعكس التحولات البنيوية للاقتصاد الوطني، وتقلبات السياسة النقدية، والارتباط الوثيق بعائدات المحروقات. ففي مرحلة التسعينيات، تميزت الكتلة النقدية بنمو معتدل نسبيا في سياق إصلاحات اقتصادية عميقة تهدف إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث ركّز بنك الجزائر على ضبط السيولة النقدية للحد من التضخم المرتفع الناتج عن اختلالات التوازنات الكلية. وقد اتسمت هذه المرحلة بضعف التوسع النقدي بسبب محدودية الموارد المالية العمومية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، واعتماد سياسات تقشفية نسبيا، ما جعل نمو المجمع النقدي (M2) أكثر ارتباطا بالنشاط الاقتصادي الحقيقي منه بوفرة السيولة.

ابتداءً من سنة 2000، شهدت الكتلة النقدية تسارعا واضحا في النمو، نتيجة التحسن الكبير في أسعار النفط وتدفق الإيرادات الخارجية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العمومي وارتفاع التحويلات المالية داخل الاقتصاد. وقد انعكس هذا الوضع في توسع كبير في المجمع النقدي الواسع (M2)، مدفوعا

بارتفاع الودائع البنكية وتزايد التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي، وهو ما يعكس استمرار هيمنة الاقتصاد النقدي غير الرسمي. كما ساهمت السياسة المالية التوسعية خلال هذه الفترة، خاصة عبر البرامج التنموية الكبرى، في ضخ كميات معتبرة من السيولة في السوق، الأمر الذي جعل بنك الجزائر يعتمد على أدوات امتصاص السيولة مثل الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة، وإن كان تأثيرها محدودا في بعض الفترات¹.

بين 2008 و2013، استمرت الكتلة النقدية في التوسع بوتيرة مرتفعة، مدعومة بارتفاع أسعار النفط وتحسن الاحتياطات الرسمية من الصرف، ما أدى إلى زيادة القاعدة النقدية بشكل ملحوظ. غير أن هذا التوسع رافقه ضغط تضخمي متزايد، نتيجة ضعف تنويع الاقتصاد وارتفاع السيولة غير المنتجة. ومع انهيار أسعار النفط ابتداءً من 2014، دخل الاقتصاد مرحلة تباطؤ نسبي في نمو الموارد الخارجية، لكن الكتلة النقدية واصلت الارتفاع، نتيجة لجوء الدولة إلى استخدام احتياطي الصرف وتمويل العجز عبر آليات غير تقليدية.

وفي الفترة 2017-2019، برز ما يعرف بالتمويل غير التقليدي كأداة رئيسية لتمويل عجز الميزانية والخزينة العمومية، وهو ما أدى إلى توسع كبير وسريع في الكتلة النقدية، وارتفاع ملحوظ في السيولة المتداولة داخل الاقتصاد، مع تزايد مخاطر التضخم وفقدان التوازن النقدي. وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز النقد المتداول خارج البنوك، مقابل ضعف نسبي في تعبئة الادخار البنكي².

أما سنة 2020، فقد شكلت نقطة تحول بسبب أزمة جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط، حيث لجأت السلطات النقدية إلى سياسات توسعية لدعم النشاط الاقتصادي، مما ساهم في استمرار ارتفاع الكتلة النقدية رغم الركود الاقتصادي. وفي مرحلة 2021-2025، سجلت الكتلة النقدية نمواً أكثر توازناً نسبياً، مدعوماً بتحسين أسعار المحروقات تدريجياً، ومحاولات بنك الجزائر تشديد السياسة النقدية وتعزيز أدوات الرقابة على السيولة، إلى جانب جهود ترشيد التمويل غير المباشر. ومع ذلك، لا تزال الكتلة النقدية تعكس طابعاً توسعياً مرتبطاً بهيمنة القطاع الريعي، وضعف التنويع الاقتصادي، واستمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإنفاق العمومي كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي³.

¹ نشرات بنك الجزائر والإحصائيات الرسمية لوزارة المالية، متاح على الرابط: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-01-05-16-21-52/594-2021-01-06-10-14-8> (Accessed: 11 Mai 2026).

² المرجع نفسه. متاح على الرابط: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-01-05-16-21-52/594-2021-01-06-10-14-8> (Accessed: 11 Mai 2026).

³ نشرات بنك الجزائر والإحصائيات الرسمية لوزارة المالية، متاح على الرابط:

المطلب الثالث: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2025

عرفت مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2025، وخاصة الناتج الداخلي الخام (PIB) ، مسارا متذبذبا يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي من جهة، وتقلبات الظروف الاقتصادية الداخلي والخارجي من جهة أخرى، لاسيما تقلبات أسعار النفط التي ظلت العامل الحاسم في تحديد ديناميكية النمو.

يوضح الجدول التالي تطور الناتج الوطني الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)

جدول رقم 04: تطور الناتج الوطني الخام في الجزائر (1990-2025)

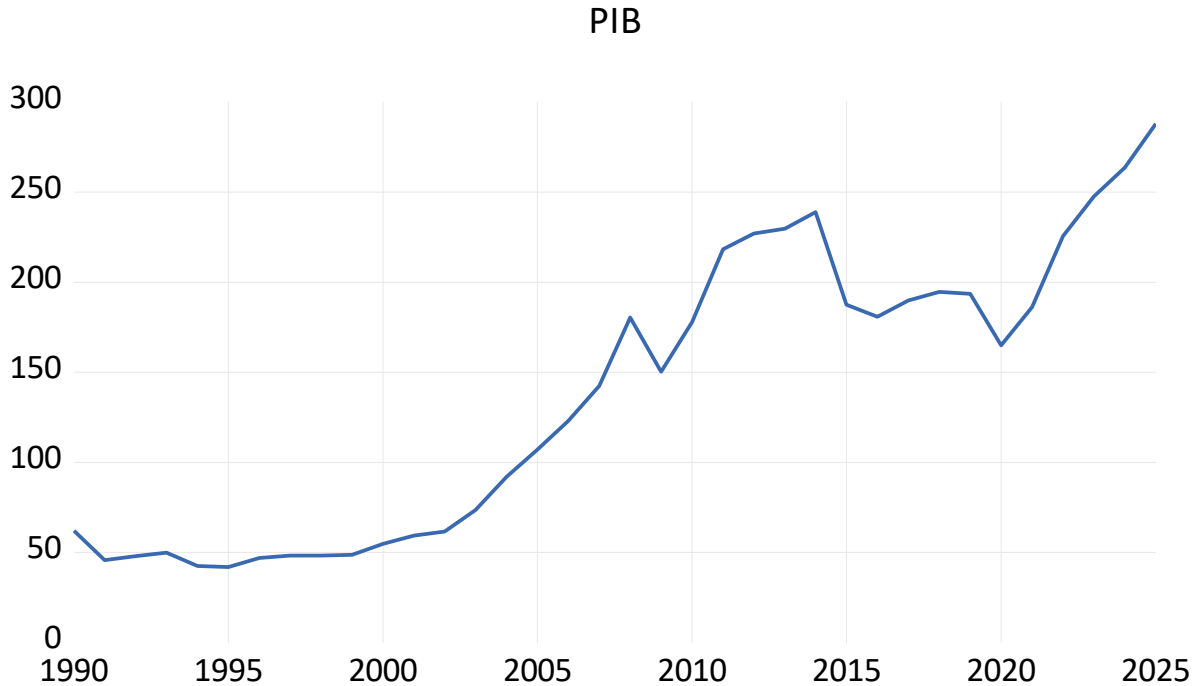
الوحدة: مليار دج

السنة	(الناتج الوطني الخام PIB)
1990	67.1
1991	50.6
1992	53.4
1993	55.3
1994	46.0
1995	45.6
1996	50.9
1997	52.3
1998	52.3
1999	53.0
2000	59.4
2005	103
2010	161
2015	165
2020	145
2021	185.8
2022	225.6
2023	248.1
2024	269.1
2025	288.0

المصدر: نشرات بنك الجزائر والإحصائيات الرسمية لوزارة المالية

الشكل رقم 03: تطور الناتج الوطني الخام في الجزائر (1990-2025)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

خلال فترة التسعينيات، اتسم النمو الاقتصادي بالضعف وعدم الاستقرار، حيث تأثر الناتج الداخلي الخام سلباً بالأزمة الاقتصادية العميقة التي عاشتها الجزائر، والتي ارتبطت بانخفاض أسعار النفط، وتفاقم المديونية الخارجية، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية. وقد أدى هذا البرنامج إلى سياسة تقشفية صارمة وإعادة هيكلة للقطاع العام، ما انعكس على تراجع وتيرة الاستثمار العمومي وتباطؤ نمو (PIB)، مع تسجيل فترات من الانكماش أو النمو الضعيف¹.

ابتداءً من نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة انتعاش تدريجي، حيث استفاد الناتج الداخلي الخام من تحسن أسعار النفط وعودة الاستقرار الأمني والسياسي نسبياً. وقد سمح هذا التحسن بتبني سياسة إنعاش اقتصادي قائمة على الإنفاق العمومي، من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ثم البرنامج الخماسي (2010-2014). هذه البرامج أدت إلى ارتفاع ملحوظ في معدل النمو الحقيقي، حيث توسع الناتج الداخلي الخام نتيجة زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، السكن، والنقل، وتحسن الطلب الداخلي.

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصائيات الاقتصادية للجزائر، أعداد مختلفة، متاح على الرابط:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327> (Accessed: 12 Mai 2026).

غير أن هذا النمو ظل في معظمه نموًا قائمًا على الإنفاق العمومي الممول من الربيع النفطي، وليس على تنويع إنتاجي حقيقي، حيث بقي القطاع خارج المحروقات ضعيفا نسبيا في المساهمة في تكوين (PIB)، وخلال هذه الفترة، سجل الاقتصاد الجزائري معدلات نمو إيجابية في أغلب السنوات، لكنها ظلت مرتبطة بدورة أسعار النفط.

بين 2008 و2014، استمر الناتج الداخلي الخام في الارتفاع، مدعوما بارتفاع تاريخي في أسعار النفط، مما سمح بتراكم احتياطات الصرف وتحسن المؤشرات الكلية. إلا أن هذا النمو اتسم بضعف الاستدامة، حيث لم يرافقه تحول هيكلي عميق في القاعدة الإنتاجية، بل بقي الاقتصاد يعتمد على الإنفاق العمومي والاستهلاك الداخلي كمحرك رئيسي للنمو.

ابتداءً من سنة 2014، ومع انهيار أسعار النفط، دخل الاقتصاد مرحلة جديدة اتسمت بتباطؤ واضح في نمو (PIB)، نتيجة تراجع الإيرادات العمومية، وتقلص الإنفاق الاستثماري، وظهور عجز في الميزانية. وقد حاولت السلطات مواجهة هذا الوضع من خلال سياسات تقشفية نسبية ثم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بين 2017 و2019، وهو ما سمح بالحفاظ على بعض النمو الاسمي، لكنه لم ينعكس دائما على نمو حقيقي قوي، بسبب الضغوط التضخمية وضعف الإنتاج الحقيقي.

في سنة 2020، سجل الناتج الداخلي الخام تراجعا أو تباطؤا حادا نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى انكماش الطلب العالمي وانخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي الداخلي. ومع بداية 2021، عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا نسبيا مدعوما بارتفاع أسعار النفط وعودة النشاط الاقتصادي تدريجيا، ما سمح بتحسين نمو (PIB).¹

خلال الفترة 2022-2025، استمر النمو الاقتصادي في تسجيل تحسن معتدل، بفضل استقرار نسبي في أسعار المحروقات، وتحسن المداخل الخارجية، ومحاولات الدولة تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار، وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. ومع ذلك، بقي الناتج الداخلي الخام يعكس استمرار الهيمنة القوية لقطاع المحروقات، وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يجعل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة نموًا غير مكتمل التحول الهيكلي، رغم التحسن النسبي في بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية.²

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصائيات الاقتصادية للجزائر، أعداد مختلفة، متاح على الرابط:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327> (Accessed: 12 Mai 2026).

² الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصائيات الاقتصادية للجزائر، أعداد مختلفة، متاح على الرابط:

المبحث الثاني: المنهجية القياسية للدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض المنهجية القياسية المعتمدة في دراسة أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)، وذلك بالاعتماد على نموذج سانت لويس (St. Louis Model) باعتباره من أبرز النماذج المستخدمة في تحليل فعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: الإطار النظري لنموذج سانت لويس

يعد نموذج سانت لويس من النماذج التي تهدف إلى تحليل تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي، مع التركيز على دور عرض النقود ومقارنته بأدوات السياسة المالية. ويسعى هذا المبحث إلى عرض الإطار النظري للنموذج من حيث خلفيته الفكرية، وصيغته الرياضية.

أولاً: الخلفية الفكرية للنموذج

يحظى نموذج سانت لويس بأهمية كبيرة في الدراسات القياسية الحديثة، باعتباره أداة تحليلية تستخدم لتفسير تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي عرض تعريفه ونشأته، ثم إبراز أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

1- نشأة نموذج سانت لويس وتعريفه

يمكن تعريف نموذج سانت لويس بأنه نموذج اقتصاد قياسي يعتمد على تحليل انحداري لتحديد التأثير النسبي للسياسات الاقتصادية الكلية، ولا سيما السياسة النقدية ممثلة في عرض النقود، والسياسة المالية ممثلة في النفقات العامة والضرائب، على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويقوم هذا النموذج على بناء معادلة انحدار خطي تتضمن تأخيرات زمنية، بما يسمح بدراسة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات وتفسير سلوك الناتج عبر فترات زمنية مختلفة.

وقد ظهر نموذج سانت لويس لأول مرة من خلال دراسة كل من "أندرسون" و"جوردن" سنة 1968 تحت عنوان: Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their Relative Importance in Economic Stabilization، حيث اعتمد الباحثان على بيانات الاقتصاد الأمريكي للفترة 1952-1968 بهدف قياس درجة فعالية أدوات السياسة الاقتصادية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك عبر استخدام متغيرات تشمل الناتج كمتغير تابع،

وعرض النقود والإنفاق الحكومي والضرائب كمتغيرات مستقلة، مع إدخال فترات تأخير زمنية تمتد لعدة فصول.¹

وفيما يتعلق بتعريفات النموذج، فقد تعددت وجهات النظر العلمية حوله، مع اتفاق عام على كونه أداة لقياس العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والنتائج، مع اختلاف في زاوية التحليل والتركيز. فقد عرّفه أندرسون وجوردن بأنه "نموذج قياسي يقوم على تحليل انحداري للعلاقة بين الناتج الحقيقي وعرض النقود والإنفاق الحكومي، مع تضمين فترات تأخير تسمح بقياس الاستجابة الزمنية للناتج تجاه كل سياسة اقتصادية"، وهو تعريف يركز على البعد التطبيقي للنموذج. أما ميشكين فيعرفه بأنه "نموذج اقتصادي يستخدم تحليل السلاسل الزمنية لتحديد العلاقة الديناميكية بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية والنتائج المحلي"، وهو تعريف يبرز البعد الديناميكي. وفي السياق العربي، يعرفه عبد الجبار بأنه "نموذج قياسي يهدف إلى تحديد مدى تأثير السياسات الاقتصادية، خصوصاً النقدية والمالية، على النمو الاقتصادي من خلال معادلات انحدار توضح الأثر السببي بين المتغيرات الكلية." كما يرى إندرز أنه "نموذج أولي لهيكل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي، يُعد من المقدمات المنهجية لتطوير نماذج أكثر تعقيداً VARS".²

وتجمع هذه التعريفات على أن نموذج سانت لويس هو أداة لقياس أثر السياسات الاقتصادية على الناتج، مع اختلافها في زاوية التركيز بين البعد الزمني والسببي والمنهجي.

2- أهداف نموذج سانت لويس

- يهدف نموذج سانت لويس إلى تحديد التأثير النسبي للسياسات الاقتصادية الكلية من خلال تحليل أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي، بما يساعد على تقييم فعالية كل منهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- كما يسعى إلى توفير أداة كمية لصناع القرار عبر الاعتماد على التحليل القياسي القائم على بيانات فعلية، بما يدعم الانتقال من التحليل النظري إلى التطبيق العملي.
- ويعمل كذلك على اختبار الفرضيات الاقتصادية النظرية، خاصة تلك المتعلقة بالمدارس الكينزية والنقدية، من خلال قياس مدى توافقها مع الواقع الاقتصادي.
- كما يتيح تحليل العلاقة الزمنية بين المتغيرات الاقتصادية عبر إدخال التأخيرات الزمنية، مما يسمح بفهم الفجوة بين تطبيق السياسة وظهور آثارها.

¹ يسعد عبد الرحمان، "دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويس للفترة 1990-2015"، مجلة المعيار، (الجزائر، المجلد: 08، العدد: 02)، ص 313.

² يسعد عبد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص 314.

- ويساهم النموذج أيضا في تمكين الدول النامية من تقييم سياساتها الاقتصادية نظرا لبساطته النسبية وإمكانية تطبيقه رغم محدودية البيانات.
- كما يشكل حلقة وصل بين النظرية والتطبيق في الاقتصاد الكلي، مما يجعله أداة مفيدة في السياقات الأكاديمية وصنع القرار.
- وأخيرا، يعزز النموذج القدرة على التنبؤ الاقتصادي من خلال تقدير آثار السياسات قبل تنفيذها، عبر بناء سيناريوهات كمية تساعد على اختيار السياسة الأنسب وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات الاقتصادية.¹

ثانيا: الصيغة الرياضية للنموذج وفرضياته

يعتمد نموذج سانت لويس على مقارنة قياسية مختصرة تهدف إلى قياس الأثر المباشر لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية على الناتج، وذلك بعيدا عن النماذج الهيكلية المعقدة مثل نموذج IS-LM. وقد ظهر هذا التوجه نتيجة الجدال بين المدارس الاقتصادية، حيث تم تبني النماذج القياسية المختصرة التي تربط بشكل مباشر بين المتغيرات الكلية، خاصة الدخل، وعرض النقود، والإنفاق الحكومي.

تمت صياغة معادلة سانت لويس على يد الاقتصاديين Leonall C. Andersen و JerryL. Jordan خلال فترة عملهما في بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، وذلك في سياق محاولات المدرسة النقدية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين لتطوير نموذج كمي يربط بين أدوات السياسة النقدية والمالية وبين مستوى النشاط الاقتصادي الكلي. وقد جاءت هذه المعادلة كاستجابة للنقاشات الاقتصادية التي كانت تنتقد الاعتماد المفرط على السياسات المالية التقليدية، مقابل التأكيد على الدور الحاسم للسياسة النقدية في تفسير تقلبات الناتج والتضخم.

وبذلك لم تكن المعادلة مجرد علاقة إحصائية، بل كانت محاولة لإثبات أطروحة نقدية مفادها أن التغيرات النقدية هي المحرك الأساسي للتقلبات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، بينما يأتي دور السياسة المالية في مرتبة أقل تأثيرا مقارنة بها. وقد تمت صياغة معادلة سانت لويس من قبل أندرسون وجوردن على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta(L)\Delta M_t + \gamma(L)\Delta(R_t - E_t) + \delta(L)\Delta Z_t$$

¹ منصور سعيد، " مناهج التحليل الكلي: بين النظرية والتطبيق"، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 185.

حيث يمثل ΔY التغير في الناتج القومي الإجمالي الاسمي، و ΔM التغير في عرض النقود، و $\Delta(R-E)$ التغير في الفائض الحكومي عند مستوى التشغيل الكامل (أي الفرق بين الإيرادات الحكومية R والنفقات E)، و ΔZ التغير في المتغيرات الأخرى المؤثرة في الناتج، بينما يشير L إلى فترات الإبطاء الزمني.

وفي هذا الإطار، يربط النموذج بين التغير في الناتج خلال فترة زمنية معينة (t) وبين القيم الحالية والسابقة لمتغيرات السياسة النقدية والمالية، حيث تعتبر هذه المتغيرات متغيرات خارجية تأخذ شكل أدوات سياسة اقتصادية. أما العوامل الأخرى التي تؤثر على الناتج ولا تندرج ضمن أدوات السياسة، مثل الاستهلاك أو الصدمات الاقتصادية، فيتم احتواؤها ضمن حد الخطأ، وهو ما يفسر عدم وصول معامل التحديد إلى الواحد الصحيح.

وقد تم تقدير النموذج في بداياته باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات، حيث تعكس المعاملات المقدرة في هذه الحالة ما يعرف بمضاعفات السياسة النقدية والمالية، أي مدى استجابة الناتج للتغير في كل أداة من أدوات السياسة. وفي مراحل لاحقة، تم الاعتماد على معدلات النمو (التغيرات النسبية)، مما جعل المعاملات تعبر عن مرونة، أي درجة حساسية الناتج للتغير النسبي في هذه المتغيرات¹. ويرتكز النموذج على مجموعة من الفرضيات الأساسية، من أهمها اعتبار متغيرات السياسة النقدية والمالية متغيرات خارجية يتم تحديدها خارج النظام الاقتصادي، وهو ما يعرف بفرضية الخارجية. كما يفترض وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تقريبا، تمتد من أدوات السياسة الاقتصادية نحو الناتج، مع اعتبار أن تأثير السياسة النقدية يكون في الغالب أقوى وأكثر وضوحا مقارنة بتأثير الناتج عليها. كذلك يفترض النموذج استقرار العلاقات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وإمكانية الفصل النسبي بين أثر السياسة النقدية والسياسة المالية، رغم التداخل القائم بينهما في الواقع.

ورغم بساطة هذا النموذج وأهميته التطبيقية، فقد تعرض لعدد من الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بفرضياته الصارمة، وعلى رأسها فرضية خارجية المتغيرات وإهمال التفاعلات المتبادلة بين السياسات والناتج، إلا أنه ظل أداة تحليلية مهمة في دراسة أثر السياسات الاقتصادية على النشاط الاقتصادي².

¹Belliveau, S, "A St. Louis equation to reassess the influence of macroeconomic-policy instruments", Working Paper of Munich Personal RePEc Archive, 2011, P P 03; 04.

²يسعد عبد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص 315.

المطلب الثاني: تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

تُعد النماذج القياسية من الأدوات الأساسية لتحليل وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية، إذ تمكّن من دراسة العلاقة بين المتغيرات الكلية واستنتاج أثر السياسات النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي أو غيره من المؤشرات الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يُعتبر نموذج "سانت لويس" من أبرز النماذج الاقتصادية المستخدمة لقياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية، خصوصاً فيما يتعلق بمقارنة فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

وبالنظر إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري، الذي يتسم بارتباطه الكبير بقطاع المحروقات وبمستوى مرتفع من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، يتيح تطبيق نموذج سانت لويس على الحالة الجزائرية تقديم تقييم موضوعي وقياسي لمدى فعالية أدوات السياسة النقدية والمالية في توجيه الاقتصاد الوطني، لا سيما خلال الفترات التي شهدت تحولات اقتصادية أو صدمات خارجية.

تعتمد هذه الدراسة على نموذج سانت لويس (St. Louis Model) الذي يفسر أثر أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، خاصة السياسة المالية والسياسة النقدية، على النمو الاقتصادي. وتم اختيار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2025.

لتطبيق نموذج سانت لويس على الاقتصاد الجزائري تم اعتماد البيانات التالية:

- **الناتج المحلي الإجمالي** كمقياس لمستوى النشاط الاقتصادي وهو يمثل المتغير التابع، ويرمز له عادة بـ: (PIB). ويُعد مؤشراً أساسياً لقياس الأداء الاقتصادي ومستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر.

- **مصادر البيانات:**

. البنك الدولي.

. الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري (ONS).

. صندوق النقد الدولي.

- **متغيرات السياسة النقدية**

تهدف السياسة النقدية إلى التحكم في حجم السيولة النقدية وأسعار الفائدة بما يؤثر على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

- **عرض النقد بالمفهوم الواسع** كمغير مستقل لتمثيل السياسة النقدية. يمثل الكتلة النقدية

الموسعة في الاقتصاد، ويعبر عن حجم السيولة المتداولة.

يرمز له بـ: (M2). ويتوقع وجود علاقة طردية بين عرض النقود والنمو الاقتصادي.

- مصادر البيانات:

. البنك الدولي.

. بنك الجزائر.

- إجمالي الإنفاق والإيرادات، وعجز الموازنة (الإيرادات - إجمالي الإنفاق) كمتغيرات مستقلة أيضاً لتمثيل السياسة المالية.

- مصادر البيانات:

. البنك الدولي.

. وزارة المالية.

. بنك الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية مع تحليل النتائج ومناقشتها

يهدف هذا المبحث إلى قياس وتحليل أثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2025، وذلك بالاعتماد على نموذج سانت لويس (St. Louis Model)، الذي يُعد من أبرز النماذج المستخدمة في تحليل فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: اختبار السلاسل الزمنية (الاستقرائية)

تُعد اختبارات الاستقرائية من أهم المراحل الأساسية في تحليل السلاسل الزمنية، إذ تهدف إلى التحقق من ثبات الخصائص الإحصائية للمتغيرات عبر الزمن، مثل المتوسط والتباين والتباين المشترك. ويؤدي إهمال هذه الاختبارات إلى الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression)، مما يجعل نتائج الدراسة القياسية غير دقيقة وغير قابلة للتفسير الاقتصادي.

وبالتالي لتفادي التقدير الزائف في النموذج، يجب إجراء اختبارات الاستقرائية للتأكد من أن السلاسل الزمنية ساكنة ولا تحتوي على جذر الوحدة. لذلك سيتم استخدام اختبار ديكي-فولر.

- اختبار السكون باستخدام اختبار ديكي فولر:

يُعتبر اختبار ديكي فولر الموسع من أكثر الاختبارات استخداماً للكشف عن وجود جذر الوحدة

(Unit Root) في السلاسل الزمنية.

تم فحص مدى استقراريه السلاسل الزمنية المعتمدة في النموذج خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2025.

الجدول رقم 05: نتائج اختبار "ADF" للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة

اختبار ديكي فولر الموسع ADF							
المتغير	اختبار المستوى دون بقطاع واتجاه عام	اختبار المستوى بقطاع عام	اختبار الفروق الأولى دون بقطاع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقطاع عام	اختبار المستوى بقطاع عام	اختبار المستوى بقطاع عام	درجة التكامل $I(D)$
G	1.0000	1.0000	0.9974	0.0088	0.0040	0.0000	$I(1)$
M2	1.0000	1.0000	0.8775	0.0028	0.0206	0.0016	$I(1)$
BIP	0.9846	0.9760	0.5714	0.0001	0.0003	0.0016	$I(1)$

المصدر: مخرجات برمجية EViews 08

من خلال البيانات المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن السلاسل المدروسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفروق الأولى الأمر الذي يؤكد أن لها جذر وحدة ومتكاملة من الدرجة $I(1)$. مما يسمح بتطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يشترط أن تكون السلاسل المستخدمة في الدراسة مستقرة في نفس المستوى.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، تأتي مرحلة اختبار التكامل المشترك، والذي يُعد من أهم الاختبارات في تحليل بيانات السلاسل الزمنية. ويهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، رغم إمكانية تقلبها في الأجل القصير. والملاحظ هنا أن شروط اختبار التكامل المشترك محققة وذلك لأن درجات التكامل للسلاسل من نفس الدرجة؛ أي أن المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة.

جدول رقم 06: اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB M2 G
Exogenous variables: C
Date: 05/09/26 Time: 09:08
Sample: 1990 2025
Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-771.4277	NA	4.86e+16	46.93501	47.07106	46.98079
1	-644.1403	223.7173	3.75e+13	39.76608	40.31027	39.94918
2	-624.7991	30.47703	2.04e+13	39.13934	40.09167	39.45977
3	-598.2834	36.96133*	7.33e+12*	38.07778*	39.43824*	38.53554*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برمجية 08 EViews

من خلال معايير اختيار فترات الإبطاء المختلفة في نموذج VAR ، تبين أن جميع المعايير الإحصائية LR ، FPE ، AIC ، SC ، HQ أشارت إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي ثلاث فترات (Lag = 3)، ولذلك تم اعتمادها في تقدير النموذج. وسبب اعتمادنا على درجة التأخير 3 هو أن قيمة جميع المعايير في الدرجة الثالثة كانت أقل الأمر الذي يبين أنه إذا كان هناك أثر يظهر بعد السنة الثالثة.

جدول رقم 07: اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة اختبار الأثر Trace

Date: 05/09/26 Time: 09:14
Sample (adjusted): 1994 2025
Included observations: 32 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIB M2 G
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.648060	47.70726	29.79707	0.0002
At most 1	0.359856	14.28986	15.49471	0.0753
At most 2	0.000496	0.015863	3.841465	0.8996

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برمجية 08 EViews

- تحليل نتائج اختبار الأثر Trace

نلاحظ أنه عند None كانت القيم الحرجة كما يلي: القيمة الاحصائية = 47.70726 وهي أكبر من 29.79707 كما أن القيمة الاحتمالية وهي التي تسهل علينا اتخاذ القرار $Prob = 0.0002 < 0.05$ من 0.05 الأمر الذي يشير إلى قبول وجود علاقة أثر واحد بين المتغيرات، وحتى نعرف هل يوجد أكثر من أثر فإننا نقرأ النتيجة عند: $At most 1$ والتي تشير إلى أن القيمة الإحصائية = 14.28986 أصغر من 15.49471 والقيمة الاحتمالية $Prob = 0.0753 > 0.05$ وبالتالي لا يوجد أكثر من أثر. ومنه فإن: اختبار Trace يشير إلى: $r=1$

جدول رقم 08: اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة اختبار Maximum Eigenvalue

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.648060	33.41740	21.13162	0.0006
At most 1 *	0.359856	14.27399	14.26460	0.0498
At most 2	0.000496	0.015863	3.841465	0.8996

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برمجية 08 EViews

- تحليل نتائج اختبار Maximum Eigenvalue

نلاحظ أنه عند None كانت القيم الحرجة كما يلي: القيمة الاحصائية = 33.41740 أكبر من 21.13162 كما أن القيمة الاحتمالية $Prob = 0.0006 < 0.05$ وهي أقل من 0.05 الأمر الذي يشير إلى قبول وجود علاقة أثر واحد بين المتغيرات، وحتى نعرف هل يوجد أكثر من أثر فإننا نقرأ النتيجة عند: $At most 1$ والتي تشير إلى أن القيمة الإحصائية = 14.27399 أكبر بقليل جداً من 14.26460 كما أن $Prob = 0.0498 < 0.05$. وهي أقل بقليل من 0.05 وهذا يشير إلى أن هناك علاقيتين تكامل مشترك بين المتغيرين $r=2$ وما يمكن أن نلاحظه هنا أنه يوجد اختلاف بين اختبار Trace واختبار Max-Eigenvalue ، ويفسر ذلك كما يلي: وذلك في أن عدد علاقات التكامل هي واحد في اختبار الأثر واثنين Max-Eigenvalue إلا أن النتيجة الأقرب هي الواحد لذا يتم اعتماد $r=1$: لأنه الأكثر استقراراً ودقة.

- معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل

في نماذج السلاسل الزمنية، تُستخدم معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لوصف العلاقة التوازنية بين متغيرات غير مستقرة عبر الزمن ولكنها تتحرك معاً على المدى الطويل.

جدول رقم 09: اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

PIB	M2	G
1.000000	0.050673 (0.00682)	-0.134087 (0.01416)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(PIB)	0.064240 (0.08862)
D(M2)	2.741089 (2.80626)
D(G)	7.620586 (1.41331)

المصدر: مخرجات برمجية 08 EViews

من خلال اختبار جوهانسن تم الحصول على المعادلة التالية:

$$PIB = -0.050673M2 + 0.134087G$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن M2 سالبة الأمر الذي يعني أن لا أثر سلبي طويل الأجل على PIB حسب النموذج، بمعنى أنه كلما زادت الكتلة النقدية فإن الناتج المحلي يتأثر سلباً. أما بالنسبة للمتغير G فإن له أثر إيجابي طويل الأجل على PIB علماً أن معامل التصحيح الخاص بـ PIB موجب ويقدر 0.064240 الأمر الذي يعني أن آلية التصحيح نحو التوازن ليست مستقرة تماماً بالنسبة لمعادلة PIB ، لأن معامل التصحيح في العادة يُفضّل أن يكون سالباً ومعنوياً إحصائياً.

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج VECM

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار جوهانسن، يتم الانتقال إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتجه الذاتي (VECM) ، والذي يُستخدم لتحليل العلاقات الديناميكية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية والنمو الاقتصادي. ويُعد نموذج VECM امتداداً لنموذج VAR، لكنه يتميز بإدراج حد تصحيح الخطأ الذي يعبر عن سرعة عودة المتغيرات إلى التوازن طويل الأجل عند حدوث أي صدمة اقتصادية.

جدول رقم 10: اختبار VECM

Vector Error Correction Estimates

Date: 05/09/26 Time: 09:44

Sample (adjusted): 1994 2025

Included observations: 32 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
PIB(-1)	1.000000		
M2(-1)	0.050673 (0.00682) [7.42622]		
G(-1)	-0.134087 (0.01416) [-9.46988]		
C	26.54503		
Error Correction:	D(PIB)	D(M2)	D(G)
CointEq1	0.064240 (0.08862) [0.72488]	2.741089 (2.80626) [0.97678]	7.620586 (1.41331) [5.39200]
D(PIB(-1))	-0.387671 (0.25254) [-1.53508]	2.615689 (7.99691) [0.32709]	-13.63194 (4.02748) [-3.38473]
D(PIB(-2))	-0.515877 (0.31335) [-1.64634]	-9.205789 (9.92238) [-0.92778]	-17.94233 (4.99720) [-3.59048]
D(PIB(-3))	0.421908 (0.28534) [1.47859]	-7.378026 (9.03562) [-0.81655]	-9.682156 (4.55060) [-2.12766]
D(M2(-1))	0.012937 (0.00826) [1.56658]	0.244372 (0.26149) [0.93453]	0.741977 (0.13170) [5.63402]
D(M2(-2))	-0.025149 (0.01269) [-1.98202]	-0.163093 (0.40179) [-0.40592]	-0.456370 (0.20235) [-2.25531]
D(M2(-3))	-0.004883 (0.01291) [-0.37834]	0.890628 (0.40869) [2.17923]	-0.307956 (0.20583) [-1.49618]
D(G(-1))	0.022123 (0.01067) [2.07288]	0.251255 (0.33796) [0.74345]	0.572839 (0.17020) [3.36559]
D(G(-2))	0.030490 (0.01570) [1.94201]	0.364813 (0.49716) [0.73380]	1.687080 (0.25038) [6.73802]
D(G(-3))	-0.022321 (0.01895)	-0.327275 (0.60003)	0.637453 (0.30219)

	[2.10941]	[-0.54543]	[-1.17797]
C	-342.3503 (106.508)	115.8536 (211.482)	9.078830 (6.67859)
	[-3.21430]	[0.54782]	[1.35939]
R-squared	0.925514	0.635957	0.441360
Adj. R-squared	0.890044	0.462603	0.175342
Sum sq. resid	1645525.	6487574.	6470.016
S.E. equation	279.9255	555.8166	17.55266
F-statistic	26.09312	3.668544	1.659132
Log likelihood	-218.9714	-240.9206	-130.3532
Akaike AIC	14.37321	15.74504	8.834575
Schwarz SC	14.87706	16.24889	9.338422
Mean dependent	485.1063	840.9867	7.440625
S.D. dependent	844.1765	758.2000	19.32885
Determinant resid covariance (dof adj.)	2.58E+12		
Determinant resid covariance	7.29E+11		
Log likelihood	-573.2472		
Akaike information criterion	38.07795		
Schwarz criterion	39.72690		
Number of coefficients	36		

المصدر: مخرجات برمجية 08 EVIEWS

من خلال نتائج نموذج Vector Error Correction Model نلاحظ وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات PIB و M2 ومن خلال المخرجات نستخرج المعادلة الخاصة بالأجل الطويل كما يلي:

1- معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ VECM):

المعادلة المقدرة هي:

$$PIB = -0.050673 M2 + 0.134087 G - 26.54503$$

من خلال المعادلة المقدرة للعلاقة طويلة الأجل نلاحظ أنه توجد علاقة سالبة بين PIB و M2 على المدى الطويل. كما أنه توجد علاقة موجبة بين PIB و G على المدى الطويل. علماً أن معاملات M2 و G معنوية إحصائياً. أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ ECM الخاص بـ D(PIB) هو: 0.064240

إلا أنه موجب وغير معنوي الأمر الذي يؤكد أن تصحيح الاختلالات في PIB لا يعود بسرعة نحو التوازن طويل الأجل بمعنى أن آلية التصحيح ضعيفة جداً وليست مستقرة، أما في المعادلة بالنسبة لمتغير D(G) فمعامل التصحيح الخاص به يساوي 7.620586 وهو معنوي جداً: الأمر الذي يدل على أن G يتفاعل بقوة مع الاختلالات طويلة الأجل.

2- معادلة التكامل المشترك قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ VECM):

بالنسبة للعلاقة قصيرة الأجل فإن تأثير PIB السابق على G دال ومعنوي.

مثلاً:

$$D(PIB(-1)) = -13.63194 D(G)$$

ومعنوي لأن: $t = -3.38473$

أي أن تغيرات PIB السابقة تؤثر سلباً على G في الأجل القصير.

- تأثير M2 على G

لدينا:

$$D(M2(-1)) = 0.741977 D(G)$$

وهو معنوي: $t = 5.63402$ ومعناه أن التغيرات النقدية تؤثر إيجابياً على G في الأجل القصير.

أما فيما يخص جودة النموذج بالنسبة لمعادلة: G

$$R^2 = 0.925514$$

وهذا يعني أن النموذج يفسر حوالي 92% من تغيرات G، وهي قوة تفسير مرتفعة.

وفي الأخير يمكننا القول أن نتائج نموذج VECM تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والكتلة النقدية (M2) والإنفاق الحكومي (G) كما بينت النتائج أن متغير G يتكيف مع الاختلالات طويلة الأجل بصورة معنوية، في حين لم يظهر (PIB) سرعة تصحيح معنوية نحو التوازن لأن إشارته موجبة وهذا ما تم توضيحه سابقاً. أما على المدى القصير، فقد تبين وجود تأثيرات معنوية لبعض القيم المتأخرة للمتغيرات على التغيرات الحالية، مما يدل على وجود ديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة، حيث تعمل هذه الديناميكية مع درجة تأخير تبدأ من الواحد أي أن التأثير لا يظهر مباشرة بل يحتاج مدة زمنية حتى يظهر تأثيره رغم عدم قدرة الناتج المحلي على تصحيح الاختلالات والعودة إلى التوازن، ويمكن أن يرجع ذلك في إهمال بعض المتغيرات وهذا ما يعاب على نموذج سانت لويس. لكن على العموم فهو مقبول احصائياً واقتصادياً.

المطلب الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها

يهدف هذا المطلب إلى تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، الكتلة النقدية (M2)، والإنفاق الحكومي (G)، وذلك في إطار نموذج سانت لويس خلال الفترة (1990-2025). وقد أظهرت

النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، إضافة إلى ديناميكية واضحة في الأجلين الطويل والقصير.

أولاً: تحليل نتائج العلاقة طويلة الأجل (معادلة التكامل المشترك)

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen) وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، مما يسمح بتقدير معادلة الأجل الطويل كما يلي:

$$PIB = -0.050673 M2 + 0.134087 G - 26.54503$$

ومن خلال هذه النتائج يمكن استخلاص ما يلي:

توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والكتلة النقدية (M2) في الأجل الطويل، حيث إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي. ويُفسّر ذلك بأن التوسع النقدي في الاقتصاد الجزائري قد لا يوجه نحو الاستثمار الإنتاجي، بل قد يساهم في ضغوط تضخمية أو اختلالات في التوازن الاقتصادي.

توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والإنفاق الحكومي (G)، مما يعكس الدور الإيجابي للسياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي عبر الإنفاق العمومي والاستثمار العمومي. كما أن معاملات كل من M2 و G معنوية إحصائياً، مما يؤكد وجود تأثير حقيقي لهذين المتغيرين على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

ثانياً: تحليل نتائج العلاقة قصيرة الأجل (نموذج VECM)

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) وجود علاقات ديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات، حيث تتأثر التغيرات الحالية بالقيم المتأخرة للمتغيرات الاقتصادية.

1- تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي

تم التوصل إلى العلاقة التالية:

$$D(PIB(-1)) = -13.63194 D(G)$$

وكانت معنوية إحصائياً عند:

$$t = -3.38473$$

وهو ما يدل على أن التغيرات السابقة في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلباً على الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، وقد يرجع ذلك إلى قيام الدولة بسياسة ترشيد الإنفاق عند حدوث تقلبات اقتصادية.

2- تأثير الكتلة النقدية على الإنفاق الحكومي

أظهرت النتائج العلاقة التالية:

$$D(M2(-1)) = 0.741977 D(G)$$

وكانت معنوية إحصائياً عند:

$$t=5.63402$$

مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي للسياسة النقدية على السياسة المالية في المدى القصير، حيث تؤثر التغيرات في الكتلة النقدية على مستوى الإنفاق الحكومي.

وبصفة عامة، فإن هذه النتائج تؤكد أن أثر السياسات الاقتصادية لا يظهر بشكل فوري، بل يحتاج إلى فترة زمنية قبل أن ينعكس على المتغيرات الاقتصادية.

ثانياً: مناقشة النتائج وتقييم النموذج

تشير نتائج نموذج VECM إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، إلا أن آلية تصحيح الاختلالات تختلف من متغير لآخر.

فقد بلغ معامل تصحيح الخطأ الخاص بمعادلة:

$$ECM=0.064240 \text{ D(PIB) القيمة التالية:}$$

وهو موجب وغير معنوي إحصائياً، مما يدل على ضعف قدرة الناتج المحلي الإجمالي على العودة إلى التوازن طويل الأجل، وبالتالي غياب آلية تصحيح فعالة.

في المقابل، بلغ معامل تصحيح الخطأ لمعادلة الإنفاق الحكومي:

$$ECM=7.620586$$

وهو معنوي إحصائياً، مما يدل على أن الإنفاق الحكومي يتفاعل بقوة مع الاختلالات طويلة الأجل، ويُعد أكثر المتغيرات قدرة على التكيف داخل النموذج.

كما بلغ معامل التحديد لمعادلة الإنفاق الحكومي:

$$R^2=0.925514$$

وهو ما يعني أن النموذج يفسر حوالي 92% من التغيرات في الإنفاق الحكومي، مما يعكس قوة تفسيرية مرتفعة وجودة إحصائية جيدة.

وعموماً، تشير النتائج إلى أن السياسة المالية كانت أكثر تأثيراً وفعالية مقارنة بالسياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الإنفاق العمومي.

كما يمكن تفسير بعض محدودية آلية التصحيح في الناتج المحلي الإجمالي بوجود متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهو ما يُعد من القيود الشائعة لنموذج سانت لويس.

خلاصة الفصل

شهدت الجزائر خلال الفترة 1990-2025 تطورات اقتصادية جعلت من السياسة المالية والنقدية أداتين أساسيتين للتأثير على النمو الاقتصادي. فقد ركزت السياسة النقدية، التي يشرف عليها بنك الجزائر، على التحكم في التضخم وتنظيم الكتلة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي، إلا أن تأثيرها ظل محدوداً نسبياً بسبب ضعف السوق المالية واعتماد الاقتصاد على المحروقات في المقابل، لعبت السياسة المالية دوراً أكبر من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتمويل مشاريع البنية التحتية والبرامج التنموية، خاصة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط. وقد ساهم ذلك في دعم الاستثمار وتحقيق معدلات نمو إيجابية، غير أن هذا النمو بقي مرتبطاً بعائدات النفط، مما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية.

لذلك، فإن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تنسيقاً فعالاً بين السياستين المالية والنقدية مع ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

وعموماً، تشير النتائج إلى أن السياسة المالية كانت أكثر تأثيراً وفعالية مقارنة بالسياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الإنفاق العمومي.

كما يمكن تفسير بعض محدودية آلية التصحيح في الناتج المحلي الإجمالي بوجود متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهو ما يُعد من القيود الشائعة لنموذج سانت لويس.

خاتمة

خاتمة

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2025 تحولات عميقة نتيجة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتأثره بالتقلبات الحادة في أسعار النفط، إضافة إلى الأزمات المالية العالمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي. وقد لعبت كل من السياسة المالية والسياسة النقدية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، التحكم في التضخم، تمويل التنمية، ودعم النمو الاقتصادي.

يمكن القول إن أداء السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2025) مرّ بثلاث مراحل رئيسية: مرحلة الإصلاح والتكشف، ثم مرحلة الوفرة النفطية والتوسع المالي، وأخيراً مرحلة الأزمات وإعادة التوازن. وقد ساهمت السياستان في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي وتحسين البنية التحتية، إلا أن فعاليتيهما بقيت مرتبطة إلى حد كبير بعائدات النفط وتقلبات السوق العالمية. لذلك يبقى نجاح السياسة الاقتصادية في الجزائر مستقبلاً مرتبطاً بقدرتها على تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي، إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتعزيز الاستثمار المنتج خارج قطاع المحروقات.

اتضح أن تطور مؤشر النمو الاقتصادي (PIB) في الجزائر خلال الفترة (1990-2025) ارتبط أساساً بتطور أسعار النفط والسياسات الاقتصادية المعتمدة. فبعد مرحلة الأزمة والإصلاحات في التسعينيات، عرف الاقتصاد انتعاشاً كبيراً خلال سنوات الوفرة النفطية، قبل أن يتباطأ مجدداً بسبب الأزمات النفطية وجائحة كورونا. ورغم التحسن النسبي في السنوات الأخيرة، فإن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تنوع الاقتصاد الوطني، تقوية القطاعات الإنتاجية، تشجيع الاستثمار، وتقليل الاعتماد على المحروقات كمحرك رئيسي للناتج الداخلي الخام.

يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2025 مرت بمراحل متعددة ارتبطت بالظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث انتقلت الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً على آليات السوق. ورغم تحقيق بعض النتائج الإيجابية، فإن نجاح الإصلاح الاقتصادي يبقى مرتبطاً بقدرة الدولة على تحقيق تنوع اقتصادي فعلي، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الحوكمة والشفافية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2025، وذلك في كلّ من الأجلين الطويل والقصير. وقد تناول الجانب النظري الإطار المفاهيمي لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي، حيث تم التوصل

إلى وجود علاقة تفاعلية وتكاملية بين السياستين المالية والنقدية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي، بالنظر إلى الترابط الوثيق بينهما في تنفيذ الأهداف الاقتصادية الكلية.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم التطرق إلى دراسة التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)، إضافة إلى تحليلها قياسياً باستخدام نموذج سانت لويس، بهدف تحديد طبيعة وأثر كل من السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والكتلة النقدية (M2) في الأجل الطويل، حيث إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي. ويُفسّر ذلك بأن التوسع النقدي في الاقتصاد الجزائري قد لا يوجه نحو الاستثمار الإنتاجي، بل قد يساهم في ضغوط تضخمية أو اختلالات في التوازن الاقتصادي.

توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والإنفاق الحكومي (G)، مما يعكس الدور الإيجابي للسياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي عبر الإنفاق العمومي والاستثمار العمومي. كما أن معاملات كل من M2 و G معنوية إحصائياً، مما يؤكد وجود تأثير حقيقي لهذين المتغيرين على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) وجود علاقات ديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات، حيث تتأثر التغيرات الحالية بالقيم المتأخرة للمتغيرات الاقتصادية. وهو ما يدل على أن التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلباً على الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، وقد يرجع ذلك إلى قيام الدولة بسياسة ترشيد الإنفاق عند حدوث تقلبات اقتصادية.

وجود تأثير إيجابي للسياسة النقدية على السياسة المالية في المدى القصير، حيث تؤثر التغيرات في الكتلة النقدية على مستوى الإنفاق الحكومي. وبصفة عامة، فإن هذه النتائج تؤكد أن أثر السياسات الاقتصادية لا يظهر بشكل فوري، بل يحتاج إلى فترة زمنية قبل أن ينعكس على المتغيرات الاقتصادية. تشير نتائج نموذج VECM إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، إلا أن آلية تصحيح الاختلالات تختلف من متغير لآخر.

فقد بلغ معامل تصحيح الخطأ الخاص بمعادلة: $D(PIB)$ القيمة التالية: $ECM=0.064240$ وهو موجب وغير معنوي إحصائياً، مما يدل على ضعف قدرة الناتج المحلي الإجمالي على العودة إلى التوازن طويل الأجل، وبالتالي غياب آلية تصحيح فعالة.

في المقابل، بلغ معامل تصحيح الخطأ لمعادلة الإنفاق الحكومي: $ECM=7.620586$ وهو معنوي إحصائياً، مما يدل على أن الإنفاق الحكومي يتفاعل بقوة مع الاختلالات طويلة الأجل، ويُعد أكثر المتغيرات قدرة على التكيف داخل النموذج. كما بلغ معامل التحديد لمعادلة الإنفاق الحكومي:

$$R^2=0.925514$$

وهو ما يعني أن النموذج يفسر حوالي 92% من التغيرات في الإنفاق الحكومي، مما يعكس قوة تفسيرية مرتفعة وجودة إحصائية جيدة.

وعموماً، تشير النتائج إلى أن السياسة المالية كانت أكثر تأثيراً وفعالية مقارنة بالسياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الإنفاق العمومي.

كما يمكن تفسير بعض محدودية آلية التصحيح في الناتج المحلي الإجمالي بوجود متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهو ما يُعد من القيود الشائعة لنموذج سانت لويس. **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الرئيسية: تؤثر كل من السياسة النقدية والسياسة المالية تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2025). **صحيحة**، يتجلى ذلك من خلال معاملات كل من $M2$ و G معنوية إحصائياً، مما يؤكد وجود تأثير حقيقي لهذين المتغيرين (السياسة النقدية والسياسة المالية) على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

– الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر . **صحيحة**، ويتجلى ذلك من خلال وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والكتلة النقدية ($M2$) في الأجل الطويل، حيث إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي. ويُفسّر ذلك بأن التوسع النقدي في الاقتصاد الجزائري قد لا يوجه نحو الاستثمار الإنتاجي، بل قد يساهم في ضغوط تضخمية أو اختلالات في التوازن الاقتصادي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر . **صحيحة**، ويظهر ذلك من خلال العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والإنفاق

الحكومي (G)، مما يعكس الدور الإيجابي للسياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي عبر الإنفاق العمومي والاستثمار العمومي.

- يختلف الأثر النسبي لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي . **صحيحة**،
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة . **صحيحة**، إذ إن نتائج نموذج VECM تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، إلا أن آلية تصحيح الاختلالات تختلف من متغير لآخر.
- توجد علاقة سببية بين السياسة النقدية والسياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر . **صحيحة**، تشير النتائج إلى أن السياسة المالية كانت أكثر تأثيراً وفعالية مقارنة بالسياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الإنفاق العمومي.
- يتمتع نموذج سانت لويس بقدرة تفسيرية معنوية في تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي. **صحيحة**، إذ إن التأثير لا يظهر مباشرة بل يحتاج مدة زمنية حتى يظهر تأثيره رغم عدم قدرة الناتج المحلي على تصحيح الاختلالات والعودة إلى التوازن، ويمكن أن يرجع ذلك في إهمال بعض المتغيرات وهذا ما يعاب على نموذج سانت لويس. لكن على العموم فهو مقبول احصائياً واقتصادياً.

- التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها حول أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية السياسات الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وذلك كما يلي:

1- تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

أظهرت النتائج أن فعالية النمو الاقتصادي ترتبط بدرجة الانسجام بين أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية، لذلك ينبغي تعزيز التنسيق بين بنك الجزائر والسلطات المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم مع دعم النشاط الإنتاجي والاستثماري.

2- ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية

ينبغي توجيه النفقات العمومية نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا، والطاقات المتجددة، بدل التركيز المفرط على النفقات الاستهلاكية، بما يساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل وتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام.

3- تنويع مصادر الإيرادات العامة

أثبتت الدراسة تأثير الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط، مما يستدعي تقليص الاعتماد على المحروقات عبر تنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير الجباية العادية، وتشجيع الاستثمار المنتج والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- تحسين فعالية السياسة النقدية

يتطلب تعزيز دور السياسة النقدية تطوير السوق المالية والجهاز المصرفي، بما يسمح بانتقال أفضل لأثر أدوات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، إضافة إلى التحكم في السيولة النقدية بما يضمن استقرار الأسعار وتحفيز الاستثمار.

5- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

من الضروري تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، تعزيز الشفافية، وتوفير بيئة قانونية مستقرة، بما يساهم في جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

6- دعم استقلالية البنك المركزي

يساعد تعزيز استقلالية البنك المركزي في رفع كفاءة إدارة السياسة النقدية وتحقيق مصداقية أكبر في مكافحة التضخم والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

7- تطوير أدوات المتابعة والتقييم الاقتصادي

ينبغي اعتماد آليات حديثة لتقييم أثر السياسات الاقتصادية بصورة دورية، بما يسمح بتعديل السياسات وفق المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وتحسين جودة اتخاذ القرار الاقتصادي.

- آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام العديد من الدراسات المستقبلية التي يمكن أن تعمق فهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن أهم هذه الآفاق:

1- توسيع المتغيرات الاقتصادية المستخدمة

يمكن مستقبلاً إدراج متغيرات إضافية مثل:

- سعر الصرف .
- البطالة .
- الاستثمار الأجنبي المباشر .
- الدين العام .
- الصادرات خارج قطاع المحروقات .

وذلك للحصول على تحليل أكثر شمولاً للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

2- استخدام نماذج قياسية أكثر تطوراً

يمكن اعتماد نماذج قياسية حديثة مثل:

- نماذج DSGE.
- نماذج Panel Data.
- نماذج السببية غير الخطية .
- نماذج الذكاء الاصطناعي والتنبؤ الاقتصادي .
- بهدف تحسين دقة التحليل واستشراف التوجهات المستقبلية.

3- إجراء دراسات مقارنة

يمكن إنجاز دراسات مقارنة بين الجزائر ودول نامية أو نفطية أخرى لمعرفة مدى فعالية السياسات الاقتصادية الجزائرية مقارنة بالتجارب الدولية.

4- دراسة أثر الأزمات الاقتصادية العالمية

يمكن تخصيص دراسات مستقلة لقياس أثر الأزمات الدولية مثل:

- أزمة النفط .
- الأزمة المالية العالمية 2008 .
- جائحة كوفيد-19 .
- على فعالية السياسات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

5- دراسة أثر الرقمنة والإصلاحات المالية الحديثة

مع التحولات الرقمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، يمكن مستقبلاً دراسة أثر:

- الرقمنة البنكية .
- الدفع الإلكتروني .
- الشمول المالي .
- التكنولوجيا المالية (FinTech).
- على فعالية السياسة النقدية وتحقيق النمو الاقتصادي.

6- التركيز على النمو الاقتصادي المستدام

يمكن توجيه الأبحاث القادمة نحو دراسة العلاقة بين السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة، خاصة في مجالات الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة والتنويع الاقتصادي بعيداً عن المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب

1. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012
2. إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013
3. جيمس جوارتيني، ريتجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999
4. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005
5. حمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، 1999
6. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986
7. حميد جاسم الجميلي وأنور بهجت عبد الكريم، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018
8. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007
9. خلف حسن فليح، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2008
10. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
11. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
12. عباس كاظم جاسم الدعيمي وزهراء يوسف عباس السعدي، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الكتب القطرية، الدوحة، قطر، 2021
13. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001
14. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، الامارات العربية

- المتحدة، 2004
15. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية: على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003
16. عبد الواحد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003
17. عدلي ناشد سوزي، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للبشر، الاسكندرية، مصر، 2000
18. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012
19. فليح خلف حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007
20. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004
21. محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1998
22. محمد الصغير بعلی ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
23. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
24. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001
25. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999
26. محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
27. محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010
28. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007

29. ميشيل تودارود، التنمية الاقتصادية، ترجمة وتعريب (محمود حسن حسين، محمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، جدة، الرياض، 2006
 30. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق الحالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
 31. هيثم الزغبى حسن أبو زيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000
 32. وحيد بن عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2020
2. الرسائل
1. إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 03، 2017/2016
 2. بن عمرة عبد الرزاق، السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوكرة بومرداس، 2022/2021
 3. بوقفطان سمية، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2023/2022
 4. بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والصياحة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 أفاج 2009، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أمجد بوكرة بومرداس، 2010/2009
 5. تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير المنظمات، قسم العلوم

- الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوكرة بومرداس، 2014/2013
6. حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر (2000-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011
7. رقاب طارق، تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 إلى 2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2018/2017
8. ركراك مونية، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2018/2017
9. صوان أسماء، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، 2020/2019
10. عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006
11. عبد الله الحرتسي حميد، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من إنتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التفعيل في آفاق 2025)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2014/2013
12. فوزية خلوط، "آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013
13. قيراط فريال، متطلبات تفعيل السياسة النقدية في ظل اعتماد الصيرفة الإسلامية بالجزائر مع دراسة لعينة من الدول، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،
2022/2021

14. ناصر بوجلال، التيسير الكمي كأداة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات المالية -دراسة تجارب دولية مع الإشارة للتجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلّي عبد الله تيبازة، 2021/2020

15. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية -دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013

16. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2018

3.المجلات

1. شراك راجح وشراك زبير، النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجلفة، 2021
2. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، جامعة الإسكندرية، 2021
3. يسعد عبد الرحمان، دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويس للفترة 1990-2015، مجلة المعيار، جامعة تسمسليت، الجزائر، المجلد: 08، العدد: 02، 2018 .

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Abdeljabbar Bsais, **Modeles de croissance exogene**, Center de Publication Universitaire, Tunis, 2007
2. Einzing, **Monetary Policy : Means and Ends**, Penguin Books Harnonsdworth Midlesex, 1964
3. Eric Bousserelle, **Dynamique économique -Croissance,crises,cycles**, Gualino éditeur , paris, 2004
4. G.L Bash, **Federal Reserve policy making**, N.Y Alfred A; Knopf, 1950
5. J.P. Pattat, **Monnaie, Institutions financiers et politiques monétaires**, Economica, Paris, 1987

6. Jean Rivoire, **L'économie de marché, Que sais-je ?**, editions Dahleb, Alger, 1994

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. International Monetary Fund (IMF), Fiscal Policy: Back to Basics. Finance & Development. Available at: <https://www.imf.org/en/publications/fandd/issues/series/back-to-basics/fiscal-policy> (Accessed: 30 April 2026)
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (1990-2025)، الجزائر، متاح على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/> (Accessed: 07, 08 Mai 2026)
3. نشریات بنك الجزائر، والاحصائيات الرسمية لوزارة المالية، متاح على الرابط: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-01-05-16-21-52/594-2021-01-06-10-14-8> (Accessed: 10, 11 Mai 2026)